

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.54
3 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفى مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المعقدة بالمقر ، في، نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، الساعة ١٠٠٠

(بلغاريا)

السيد غانيف

الرئيس :

(بنـن)

السيد مونغبيـ

شـم :

(نائب الرئيس)

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية [٧٩] (تابع)

(ا) تقرير المؤتمر

(ب) تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصـوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحاضر ضمن مسلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقـة من أحد أعضاء الوفـد المعنى خلال أسبوع رئيس Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ٤٠ / ١٠

المبند ٧٩ من جدول الاعمال (تابع)

报 告 文 件

(vol. II/Corr.1 و A/CONF.151/26, vols. I-IV) تقرير المؤتمر (١)

(ب) تقرير الأمين العام (Add.1 A/47/598) و 1

السيد الابراهيم (الجزائر) :يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة

اليوم أمام هذه الجمعية الموقرة باسم موريتانيا والمغرب وتونس وليبيا والجزائر . أرادت الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي باتخاذها قرار التحدث بصوت واحد حول البند المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية التأكيد على الأهمية القصوى التي توليهما قضية البيئة في علاقاتها العضوية بعملية التنمية .

التصرّف والجفاف ، التلوث البحري والمصانع ، تلوث المياه وندرة الموارد المائية وخاصة المياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى انجراف الأرض وأعباء النمو الديمغرافي السريع ، تلك هي المشاكل التي تواجهها الدول المغاربية في مجال البيئة .

وإذا كان التصحر يصيب ربع المساحات اليابسة للكوكب الأرضي فهو يقتصر
ما يقارب ٩٠ في المائة من مساحات دول المغرب العربي . وبالإضافة إلى ظاهرة زحف
الرمال في الجنوب ، تتعرض معظم هذه الدول في مناطقها الشمالية إلى مخاطر أخرى
تتمثل في النتائج السلبية المترتبة على تلوث البحر الأبيض المتوسط .

وتشكل المنتوجات النفطية المصدر الأول لهذا التلوث حيث أن ٥٠ في المائة من النقل العالمي للمحروقات يعبر البحر الأبيض المتوسط ، حيث تتواجد باستمرار ما لا يقل عن ٣٠٠ سفينة . وهكذا نسجل سنويا ، بعيدا عن كل إشارة إعلامية أكثر من سبع عشرة كارثة في حجم كارثة أكسون فالديز في البحر الأبيض المتوسط :

زيادة على ذلك تقوم بعض البوادر بتغريغ أكثر من ٦٥٠ ألف طن من البترول في عرض هذا البحر الذي هو شبه مغلق .

وفي هذا الصدد نشير إلى أن شواطئ الأطلسي المغربي كادت مؤخراً أن تتعرض إلى كارثة حقيقة نتيجة حادث نفطي .

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن البحر الأبيض المتوسط يتعرض في مناطقه الشمالية إلى حتى أنواع التلوث الصناعي .

وقررت دول اتحاد المغرب العربي إدراكاً منها لضرورة تضافر جهودها من أجل التصدي لمثل هذه التحديات إدماج قضية حماية البيئة ضمن قائمة أولوياتها المشتركة . وتم من أجل ذلك إنشاء مجموعة عمل حول البيئة والمياه . وعلى أثر مداولات هذه المجموعة تمت إلى حد الآن المصادقة على مشاريع التعاون الآتية :

أولاً : وضع استراتيجية مغاربية لمحاربة التصحر .

ثانياً : تقييم نتائج العمل في إطار مشروع السد الأخضر المغاربي وإعادة النظر في بعض جوانبه .

ثالثاً : العمل على إقامة شبكة إفريقية للمراقبة وتبادل المعلومات في مجال التصحر والانجراف .

رابعاً : تقييم وضعيّة البيئة في دول المغرب العربي بشكل عام .

كما كانت هذه المجموعة وراء اعتماد الميثاق المغاربي للبيئة ووضع مخطط يسهدف تزويد المنطقة بالماء الصالح للشرب ، وقد أصبح هذا المخطط يشكل جزءاً هاماً من استراتيجية التنمية المغاربية المسطرة في إطار المشروع الرامي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي مغاربي .

ومن جهة أخرى تقرر إعلان يوم السابع عشر من حزيران/يونيه من كل سنة يوماً مغاربياً للبيئة ويوم العادي والعشرين من شباط/فبراير يوماً مغاربياً للشجرة .

وفي إطار مسؤولياتها المتعلقة بحماية البيئة اعتمدت الدول المغاربية المبادئ الأساسية التالية :

أولاً : لا يمكن اعتبار تدهور البيئة أو التخلف قدرًا محتوماً . والتنمية ليست بالضرورة عدواً للبيئة كما أن حماية البيئة لا تتعارض مع متطلبات النمو الاقتصادي .

ثانياً : إن الإفراط المطلق في التصنيع مثله مثل استمرار التخلف يمثلان على حد سواء مصدراً رئيسياً لتدوير البيئة ، وتعمل أنماط الانتاج والاستهلاك والنقل الحالية على مضاعفة تلك الأضرار .

(السيد الابراهيمي ، الجزائر)

ثالثا : إن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة والنتائج السلبية المترتبة على التخلف لا تعرف الحدود السياسية القائمة بين الدول ولا تحترم الخط الفاصل بين الشمال والجنوب .

رابعا : لا يمكن لأي دولة مهما كان مستوى نموها أو حجم مساحتها أو مقدار قوتها الاقتصادية أن تواجه التحدي البيئي بمفردها .

خامسا : إذا كانت إعادة التوازنات البيئية العالمية تتطلب بالنسبة للبعض إدماج البيئة ضمن مسار التنمية فهي بالنسبة للأغلبية الساحقة من الإنسانية تستوجب ضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستدام عن طريق بصورة مشاركة جديدة بين الشمال والجنوب .

وهذه المبادئ الأساسية هي التي اعتمدتها دول اتحاد المغرب العربي في تحديد مواقفها خلال مؤتمر ريو دي جانيرو وأثناء المرحلة التحضيرية التي سبقته .

سيبقى مؤتمر ريو دي جانيرو دون شك مرجعا رئيسيا لفهم ومعالجة مسألة البيئة خاصة فيما يتعلق بعلاقتها العضوية بمتطلبات التنمية .

ويفضل ما قدمته قمة الأرض من منظور متميّز أصبح من الصعب ، بل من المستحيل مقاربة إشكالية البيئة دون ربطها بمتطلبات التنمية .

وبمناسبة انعقاد ذلك المؤتمر أجريت عملية تشخيص لا مجاملة فيها وتم التعميد بالتزامات محددة وصودق على برامج عمل طموحة وأقررت مبادئ سامية ووقعت اتفاقيات هامة . وانطلقت بذلك مسيرة جديدة تم بفضلها اجتياز مرحلة هامة .

غير أن هناك مرحلة أخرى يمكن اعتبارها حاسمة لاكثر من سبب : تلك هي مرحلة تطبيق القرارات بعد اتخاذها . ويتعين الان على الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة تكملة ما شرع في انجازه وذلك بال التجاوب مع القرارات التي اتفق عليها .

وبهذا الصدد فإن تأمين اللجنة الرفيعة المستوى للتنمية المستدامة يكتسب أهمية خاصة ذلك أن هذه اللجنة بحكم الأسس التي وضعت لها وبحكم طبيعتها وبحكم أسلوب

عملها تستطيع أن تكون إطارا صالح من أجل إدارة عقلانية ومنسجمة للتنمية والبيئة تؤدي إلى قيام تنمية مستدامة ينعم بها الجميع بمورها متكافئة .

وعلى هذا الإطار المؤسسي الجديد في نظام الأمم المتحدة أن يتجاش أخطار الانحراف عن المهام التي أنشئ من أجلها ويمكن أن يأتي ذلك الانحراف في النهاية نتيجة الانفصال بين مهام صياغة السياسات وعمليات التنسيق من جهة وبين عملية تمويل الأنشطة المبرمجة من جهة ثانية . ولا بد من الانتباه إلى المحاذير نفسها بالنسبة لآليات التنفيذ التي متصلة بمقتضى الاتفاقيات الدولية الموقع عليها أثناء قمة الأرض .

إن تحقيق الأهداف المسطرة لمثل هذه المؤسسات يمر حتما بالاحترام المطلق للالتزامات التي وافقت عليها الدول المصنعة في مجال الموارد المالية الكبيرة ، الجديدة منها والإضافية وكذلك بنقل التكنولوجيا السليمة ببيئها حسب قاعدة الامتياز والأفضلية لصالح الدول النامية .

كما يستوجب تحقيق مثل هذه الأهداف تحسين المحيط الاقتصادي العالمي وذلك عن طريق تحسين ظروف المبادلات التجارية وفتح أسواق الدول المصنعة في وجه البضائع الواردة من الدول النامية ومعالجة مشكلة المديونية التي تشغل كاهل الدول النامية . والدورة الحالية للجمعية العامة مدعومة للتجارب مع التوصية التي قدمتها لها مؤتمر ريو والقاضية بإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية تتتكلف بإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التمثيل ولا سيما في إفريقيا والممادقة عليها قبل شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ .

إن المغرب العربي الذي مأمور بصفة فعالة أثناء بلورة تلك المبادرة سوف يواصل تقديم مساهمته أثناء العمل من أجل إبرازها إلى حيز الوجود .

ويسعدني بهذا الصدد أن أعلن عن استعداد بلادي لاحتضان اجتماع لمكتب اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض بعد إنشائها و مباشرة أعمالها ويمكن أن يعقد ذلك الاجتماع في قلب أكبر محراء في العالم ، في تمنراست أو جانت أو تيميمون أو غيرها من المدن الصحراوية الجزائرية أو المغاربية .

وتأمل دول اتحاد المغرب العربي أن تحظى عملية الإعداد لهذه الاتفاقية من قبل الدول المتقدمة بنفس الاهتمام ونفس العناية التي حظيت بها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي .

إن نتائج قمة الأرض بما فيها المصادقة على وثائق قانونية ملزمة لم تتحقق إلا بفضل روح التسامح التي اتسمت بها الدول النامية والتنازلات التي قدمتها . وقد مجلت بعض الدول النامية تحفظاتها في اختتام أشغال المؤتمر وتعبر تلك التحفظات في الحقيقة والواقع عن مصالح مشروعة كما تعكس انشغالات حقيقية عند العديد من الدول ولا بد من أخذها بعين الاعتبار مستقبلاً أثناء المراحل المقبلة لمتابعة وعميق نتائج مؤتمر ريو دي جانيرو .

إن بحث نتائج مؤتمر ريو دي جانيرو يأتي في الوقت الذي تتckل فيه منظومة الأمم المتحدة بعملية التجديد وإعادة الحيوية لالياتها التنفيذية وهيأكلها إدارية . والفرصة مؤاتية لها الان لمواكبة الاهتمام السياسي المتزايد الذي تبديه هذه المنظمة منذ نهاية الحرب الباردة بإنجازات مماثلة في ميدان التنمية الاقتصادية الدائمة . إن مثل هذه الفرصة يجب استغلالها للتمكن المنظم من إنجاز الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها وهي الرفاهية والأمن للجميع .

السيد ألدريز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تكلم الوزير ماكلين بالأمر نياحة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ، ولكن من دواعي سروري أن أخاطب هذه الجلسة العامة حول عدد من الموضوعات المحددة ذات الأهمية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

وقد أشاد كثير من الناخبين بالمؤتمر بوصفه خطوة رئيسية إلى الأمام على الطريق المؤدي نحو إقامة تكامل بين البيئة والتنمية . وحكومتي تتفق مع هذا الرأي . وأعلن آخرون أن المؤتمر فشل باهظ التكلفة ، مشيرين إلى عدم التوصل إلى نتائج ملموسة وإلى بقاء كثير من المشاكل دون حل . وتتفهم حكومتي موقف ذلك البعض حتى إن كنا لا نتفق معه . وهم على حق إلى حد ما ، عندما يبرزون أوجه القصور هذه . فمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لم يسفر حتى الآن عن تضافر الجهود للقضاء على الفقر والمحافظة على كوكبنا . وقد تمخر المؤتمر عن بضعة تعهدات مالية ملموسة . ولكنه وضع المشاكل في إطارها الصحيح . فقد ربط بين حماية بيئتنا العالمية والحق في التنمية لجميع الأمم . كما أدرج التنمية المستدامة بشبات على جدول الأعمال السياسي . وبذلك يكون قد حقق النجاح . ولكننا لم ننته من مهمتنا في ريو . فقد اتفقنا هناك على إنجاز اتفاقات ريو في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة وعلى موافقة بلورة عملية المتابعة الحكومية الدولية وصياغة الالتزامات المالية . وقد قالت بلدان كثيرة في المؤتمر أنه من السابق للالوان الالتزام بتعهدات ثابتة . وهذا نحن هنا اليوم لكي نناقش سبل ووسائل تنفيذ النتائج التي حملناها معنا من ريو دي جانيرو وتعزيزها . إن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ما زال يتعين ، إلى حد كبير ، وضعه موضوع التنفيذ ، ونحن في سباق مع الزمن .

وبطبيعة الحال ، هناك مصاعب كثيرة ينبغي التغلب عليها . وجرت تغييرات في أوروبا الوسطى والشرقية وفي جميع أنحاء العالم . ونحن نعيش الان في عالم

مختلف . وقد خفت حدة التوترات السياسية والعسكرية التي أصابت المجتمع الدولي بالشلل على مدى عقود . ولكن التحرر الاقتصادي والسياسي لا يسيران دائمًا جنبًا إلى جنب . وهذا الوضع الجديد يتطلب نهجاً جديداً تجاه التنمية وتجاه البيئة .

لقد بعث اليانا مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إشارة واضحة . ودعونا نتعرف على تلك الإشارة : فهي إشارة تحذير . لقد كنا نظن دائمًا أن الامكانيات الموجودة في الأرض لا تنضب مطلقاً . فيالفداحة هذا الظن الخاطئ . إن كوكبنا ليس موقعاً آمناً من الكون كما كنا نظنه . فالتهديدات الموجهة إليه متعددة : فالمناخ يمكن أن يتغير ، والتمهير والتحطّم أصبحا القاعدة لا الاستثناء في كثير من البلدان ، والفقر والجوع يجعلان ملايين من الناس يعيشون في تعامة ، والشراء الكامن في أنظمتنا الأيكولوجية المركبة الذي يعجز عنه الوصف ينقم يوماً بعد يوم .

ويقول الاقتصادي الهولندي الشهير يان تشيرغن :

"القد كنا نتصور دائمًا أن الامكانيات التي يزخر بها كوكبنا لا نهاية لها . أما الآن فإننا ندرك أن هناك حدوداً لكل شيء . حتى لرغباتنا" .

وهو على حق فيما قاله . فمستقبلنا المشترك معرض للخطر ، ومن ثم فقد كان المؤتمر ضرورة ملحة . فقد علمنا أن نفكّر بجدية في مستقبلنا باعتبارنا بشراً يعيشون في هذا الكوكب الهش .

وربما كانت أهم النتائج التي أصغر عنها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ادراكنا أنه يتبعنا علينا مكافحة الفقر حتى يجعل العالم مكاناً آمناً يعيش فيه أبناءنا وأبناؤهم . وفي عالم يكون الشغل الشاغل للناس فيه تأمين طعام غدهم - بل ويومهم في بعض الأحيان - تكون المستدامة مستحيلة على المدى البعيد . وتعتبر التنمية المستدامة أيضًا التخصيم المنصف من أجل التنمية * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغبي (بنن) .

إننا لم نأت إلى نيويورك لمجرد أن ننظر وراءنا إلى ريو ونقوم بتقدير قيمة المؤتمر . فلقد قيل ما فيه الكفاية من الكلمات الجميلة . وإننا هنااليوم لكي نتطلع إلى الأمام . وأحد التحديات الكبيرة التوصل إلى تعريف ما يسمى بال المجال البيئي ، وقدرة الأنظمة الإيكولوجية في العالم على التحمل ، وإلى وضع معايير تخصّ بها تلك القدرة ونوزعها . علينا أن نعي أن البيئة لا يمكن أن تستخدم بلا مقابل . علينا أن ندخل في نسق مفاهيمنا الحقائق البيئية الخارجية . ولن يكون يوم غداً أن نتبين ما إذا كانت السوق تعمل كما يجب إلا عندئذ . إن الندرة هي التي تملّي السعر . وقد يكون من الممكن استخدام صكوك من قبيل حقوق الانبعاث القابلة للتداول . فإذا كان الحمل الكلي للانبعاث المفروض على النظم الإيكولوجية محدوداً ، يمكن أن تتوافر الموارد المالية التي تتيح للبلدان النامية أن تمنع استخدام التكنولوجيات المؤدية إلى الاستخدام المكثف للموارد أو المفضية إلى التلوث البيئي . وهذا موضوع أوصي بأن يكون محلاً للعمل الدولي المكثف .

وينسحب نفس الشيء على الصكوك الاقتصادية الأخرى كالرسوم أو الضرائب التي تفرض على جانب المدخلات في النظام الاقتصادي . فلقد انصب تركيزنا حتى الان على جانب المحصول ، فارضين الرسوم على الانبعاثات وتتدفق التغافيات . وفي معينا لإدارة دورة الحياة على نحو يتسم بالتكامل ، سوف يتبيّن أن فرض ضريبة أو رسم على المدخلات يتجلّ في النهاية في أمصار المنتجات من الأكثـر ترجيحاً أن يكون الأكثـر فعالية . ويمكن أن يكون فرض ضريبة تطبق دولياً على الطاقة الخطوة الأولى صوب فرض ضريبة إيكولوجية دولية .

إن الخوف السادس على نطاق عام من أن تتم التدابير الإيكولوجية على حساب الاقتصاد لا يبرر له في رأينا . وقد أثبتت الدรามات العديدة التي أجريت في أوروبا أن الوسائل المالية هي السبيل الوحيد في بعض الأحيان لتحقيق التحسن البيئي ، ففي بعض المجالات ، وخصوصاً الحفاظ على الطاقة . وليس من الضروري أن يؤدي فرض ضريبة أكبر على الوقود إلى فقدان فرص العمل ، كما يكرر القول . بل أنها مستحقر ، في

رأينا ، على زيادة العمالة ، ولكنها ستكون عمالة مختلفة في النوع . بل والآخر أهمية أنها ستحفز على التنمية - التنمية المستدامة .

إننا نسلم بالحاجة التي أعرب عنها في جدول أعمال القرن ٢١ وهي الحاجة إلى خطط التنمية المستدامة . وقد استحدثنا في بلادنا هكلا من إشكال التخطيط "الأخضر" للتنمية يضم خطة السياسة البيئية الوطنية . وهي عملية وضع وتنفيذ سياسة طويلة الأجل من شأنها أن تؤدي إلى تحسن بيئي ملحوظ على أمان مستدام ، وتقترن بتلك العملية مجموعة من التدابير تصلح للسنوات الأربع إلى الثمانية القادمة . وقد حددنا أهدافاً لعام ٢٠٠٠ ولعام ٢٠١٠ ، وسنقوم بمراجعة الخطة كل أربع سنوات للتحقق من أننا نستطيع بسياساتنا الحالية تحقيق هذه الأهداف . وتقوم الخطة على التعاون بين الحكومة والقطاعات الاجتماعية ذات الصلة ، مثل قطاع الصناعة والقطاع الاستهلاكي والقطاع الزراعي . ويسعدنا أن نشرك البلدان الأخرى في تجربتنا .

ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف اكتسبت المناقشات الدائرة بشأن تغيير أنماط الاستهلاك والانتاج قوة دفع في هولندا بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وقد لقيت الرسالة الواضحة التي بعث بها المؤتمر ومفادها أن انماط حياة المستهلك الغربي لا تتوافق مع الإدامة الطويلة الأمد - التفهم الشامل . وفي إطار حكومتنا ، شرعنا في إجراء مقارنة مفصلة بين جدول أعمال القرن ٢١ وسياساتنا المحلية ، حتى يمكننا تحديد ما نقوم به فعلًا ، والمجال الذي يحتاج أن تبذل فيه مزيدًا من الجهد . وعندئذ سيتضح تماماً مدى شمولية وثيقة جدول أعمال القرن ٢١ الحقيقية .

لقد أعددنا اتفاقات خاصة بالتنمية المستدامة مع بنن ، وبوتان وكومتاريكا على أساس الالتزامات المتبادلة . وتلتزم هولندا في هذه الاتفاقيات الثنائية بفرض قيود على مطالبهما من البيئة . ووعدت البلدان الأخرى بأن تمنع استخدام العمليات التي تكشف استخدام الموارد ، وبأن تقوم بتوزيع الفوائد بالعدل .

وقد بدأنا بالفعل في تنفيذ اتفاقية المناخ حتى قبل أن توقع عليها . والرقم المستهدف لهولندا بالنسبة لغاز ثاني أكسيد الكربون هو خفضه بنسبة ٢ إلى ٥ في المائة في سنة ٢٠٠٠ . ويتعين علينا أن نصل إلى مستوى تثبيت يماثل المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٠ - في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . ويدخل هذا ضمن حدود رقم مستوى التثبيت المستهدف للمجموعة الأوروبية ، كخطوة أولى بحلول سنة ٢٠٠٠ . وربما يكون بالإمكان أن نتبع مفهوم إقتسام العبء الخارج بالمجموعة الأوروبية ، والذي يعني تحقيق الرقم العام المستهدف ولكن شريطة بلوغ بعض البلدان هذا الهدف في وقت أبكر من غيرها .

وقد صدقنا على اتفاقية التنوع البيولوجي ويجري تنفيذها الان . وبطبيعة الحال ، فإننا نشجع النقاش الان في المجموعة الأوروبية للتعجيل بتنفيذ عملية ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وأخيرا وليس آخر ، فما زلت وزميلي البريطاني نعلق أهمية كبيرة على مسألة التصرّف والحراجة . وفي الواقع ، نعتقد أن التوصل إلى اتفاقات أكثر إلزاما في مجال إدارة الاحراج وتنميتها المستدامة أمر ضروري ، وحباً لو كان في شكل اتفاقية للحراجة .

ومن ثم نحتاج إلى هيئة قوية داخل الأمم المتحدة لرصد كل هذه الجهد وتجيئها ، هيئة تكون مسؤولة ، بأوسع معانٍ الكلمة ، عن تنفيذ اتفاقات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . ونرحب بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة .

وفيما يتصل بتشكيل هذه اللجنة ، من الواقع أنه يتبعنا أن نحقق توازنـا حذرا بين الفعالية والمشاركة . ومن الضروري أن تتمكن اللجنة فعليا من مباشرة العديد من المهام الصعبة التي يتطلع أن تصادفها أثناء عملها . ومن ثم ، يتبعـي أن تكون اللجنة هيئة رفيعة المستوى بحجم يمكن تشغيله ، وأن تجتمع على مستوى صنامـي ، وأن تتشكل عضويتها من الوزراء . ومن ناحية أخرى ، نتمنـي أن نرى أقصى درجة من المشاركة ، حتى لا نضيع زخم عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

وقد أشار زميلي ، السيد بروونك ، وزير التعاون الإنمائي ، في وقت سابق إلى أن عمل اللجنة يمكن تيسيره إذا تولت بعض الهيئات الامتحارية القيام بجزء كبير من العمل التحضيري فيما يتعلق بالتقارير على سبيل المثال . ويمكن لهذه الهيئات أن تكفل زيادة المشاركة من جانب الدول الأعضاء بأن يجعل العضوية فيها بالتناوب .

وي ينبغي أن تكون اللجنة بطبيعة الحال ذات جدية ؛ ومن ثم إننا مقتنعون بضرورة عقد اجتماعات اللجنة على المستوى الوزاري مرة واحدة كل عام على الأقل ، وذلك في جزء من الوقت الذي تجتمع فيه اللجنة . عندئذ فقط يمكن لنتائج عمل اللجنة أن تستوعب الاهتمام الفوري ، حتى إذا كان من الضروري إحالة توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل أن تصل إلى الجمعية العامة . وينبغى لنا أن نتخذ قرارات ، وأن نتوصل إلى اتفاقات بشأن إنشاء لجنة حسنة التجهيز للاطلاع بمهمتها ، ليس فقط للتفكير والتدبر . ولكن أيضاً لتوجيه أعمالنا ، والاتفاق على موقف الأمانة وشكلها وربما بعض الهيئات الفرعية أيضاً .

وي ينبغي أن تكون الأمانة ذات هوية محددة بوضوح وأن تكون في موقع قريب من الأمين العام . ومن المهم أن نرى هذه الأمانة تعمل طول الوقت من أجل التنمية المستدامة ، وليس فقط في إطار اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، ولكن أيضاً فيما يتصل بهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية . ومن الأهمية القصوى إدماج التنمية المستدامة على نحو أوسع في أعمال هيئات مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجان الاقتصادية الأقليمية ، ومن المهم أيضاً أن يحدد موقع الأمانة في مدينة تكون فيها كل البلدان ممثلة تمثيلاً دائمًا ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة .

وإحدى الوظائف الهامة التي تتطلع بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ هي تقديم النصح والمشورة لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها . ويتضمن هذا تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها

في مجال الموارد المالية ونقل التكنولوجيا . والتكنولوجيات المستدامة متوافرة . ولكن نقلها إلى البلدان النامية ما زال يتبغي تشجيعه . ومن مهام اللجنة أن تبدأ هذه العملية . فتحتاج في حاجة إلى تكنولوجيات عالمية مليمة بيئياً ، وحاجتنا إليها ماسة .

أسعدني أن أرى في الأسبوع الماضي في باريس ، في اجتماع عقده برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن التكنولوجيا النظيفة ، أن هناك بعض المشروعات التكنولوجية التي تشير الاهتمام تحت رعاية مجلس قطاع الأعمال الدولي . إن هولندا على استعداد للمساهمة مالياً في هذا النوع من المشروعات التكنولوجية الحقيقية ، في زمبابوي والسنغال ومصر . ولدمج هذه التكنولوجيات في هيكلنا الاجتماعي - الاقتصادي يتبعى لنا أن نولي اهتماماً أكبر بمسألة بناء القدرة . وسيكون تعزيز القدرات والترتيبات المؤسسية أحدى مهام اللجنة .

إن بناء القدرات لابد أن يدعم التكامل بين البيئة والتنمية على الصعيدين الإقليمي والوطني ، وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضطلعنا بدور هام في هذا المدد . ولست في حاجة بطبيعة الحال إلى أن أؤكد مرة أخرى الدور الحاسم الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

ويتعين على هذه اللجنة أن تبقى قيد الاستعراض البرامج الوطنية التي متقدمة إليها . وبافية البقاء على النحو مستمراً ، من المهم تحديث التقارير الوطنية المقدمة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية أولاً بأول بصورة دورية .

وثلثة جانب هام آخر لعمل اللجنة هو الدور الذي يلعبه مجتمع المنظمات غير الحكومية . وكما رأينا جمِيعاً ، فقد أسمحت المنظمات غير الحكومية أشكاماً كبيرة في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وساعدت هذه المنظمات على تركيز مناقشاتنا على المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والقرارات . وبموقع

هذه المنظمات أن تعبّر عن مصالح البيئة والتنمية ، وعن حاجات الشعوب التي لولها ما بلغ صوتها المسماع . إن التنمية المستدامة هدف لا يمكن تحقيقه إذا لم تدعمه الشعوب المتأثرة بها . وللمنظمات غير الحكومية وظيفة هامة جداً بوصفها وسيطة في توليد ومواصلة ذلك الدعم . ولذلك نود أن تستمر المشاركة المجدية من جانب مجتمع المنظمات غير الحكومية ، وعلى وجه الخصوص في عمل اللجنة . ونحن نرى أن إجراءات التفويف التي استحدثت أثناء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ينبغي أن تشكّل الأساس لمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة .

ومن أهم المسائل التي ينبغي للجنة أن ترميّها مسألة الالتزامات المالية . فنحن نعرف جميعاً أن التنمية المستدامة تقضي إحداث تغييرات رئيسية ، وأن التغييرات الرئيسية تتطلب موارد رئيسية . وترى حكومتي أنه في ضوء الامميات المختلفة في التدهور البيئي العالمي ، تتحمّل الدول مسؤوليات مشتركة وإن اختلفت من دولة لأخرى . ومن ثم تتحمّل البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في اتباع النهج الدولي نحو التنمية المستدامة ، ليس فقط بسبب الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على البيئة العالمية ، ولكن أيضاً بسبب التكنولوجيات والموارد المالية التي تتحكم فيها .

لقد تكلّم زميلي السيد برونو بالتفصيل عن عملية المتابعة المالية لريو . فقد وافقنا في ريو على أن التنمية المستدامة تتطلّب توفير تمويل ضخم جديد وإضافي . وقد وعدنا بزيادة هذه الموارد ، وبضمان التنفيذ السريع والفعال لجدول أعمال القرن ٢١ . ونتمنى لا يقتضي الحال بعد الآن أن تبرز هذه الحاجة مرة أخرى .

لقد قلت في ريو ، وأكرر ما قلته الآن : إن هولندا على استعداد للارتفاع إلى هذه المسؤولية ، فمفهوم الموارد المالية الجديدة والإضافية ينبغي لا يكون مجرد عبارة جوفاء ، بل ينبغي ترجمتها إلى التزامات مالية حقيقة . وإنما انتزعنا لبيان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ذاته . ولكن المفاوضات التي جرت في إطار البنك الدولي من أجل التجديد العاشر للموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية أظهرت

لنا أن روح ريو ربما تتلاش بالفعل . وينبغي لنا لا نسمح بحدوث ذلك سواء دخل البنك الدولي ، أو دخل المجموعة الأوروبية . كما قال زميلي البريطاني أمي ، فيائنا نعمل جاهدين داخل المجموعة الأوروبية لكي تنفذ في أقرب فرصة ممكنة عرضا قدم في ريو بتقديم مساهمة أولية تبلغ ٣ بلايين وحدة عملة أوروبية . وفي رأينا أننا ما زلنا في حاجة إلى تجديد كبير لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية . وفسر المقام الأول ، ينبع أن نزيد على ذلك رسمًا كبيرًا يخصصالح الأرض لكي نبرهن على أننا على استعداد لأن نضع ما اتفقنا عليه في ريو موضع التنفيذ . وعلاوة على ذلك ، ينبع لنا أن نستهدف زيادة الموارد الخامسة بمرفق البيئة العالمية إلى مستوى يقترب من نفع حجم تجديد الموارد العاشر للمؤسسة الإنمائية العالمية ناهيك عن ضرورة إعادة تشكيل المرفق .

إننا في حاجة إلى موارد جديدة ، ولكن يجب أن تكون هذه الموارد إضافية . ونرى أن ٥٠ في المائة على الأقل من اعلان التبرعات في اطار مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ينبغي أن تكون بحق جديدة واضافية . وحكومتي تنفق بالفعل أكثر من ٧٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي على المساعدة الانمائية الرسمية . وقررنا أن نضيف ١٠ في المائة آخر ، يخص على وجه التحديد لتخفيض آثار المشكلات البيئية العالمية في العالم النامي ، شريطة أن تتخذ حكومات دول مناعية أخرى خطوات مماثلة . وفي ريو وعدت البلدان التي لم تتحقق بعد هذه ٧٠ في المائة بأن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن . إن التنفيذ الحقيقي لما أمرر عنه المؤتمر لن يكون ممكنا إلا إذا تحقق تقدم حقيقي في هذا الموضوع .

لقد حان الوقت لنجاوه المستقبل معا . فلم يعد من الممكن أن تحدد الاهداف القصيرة الاجل لدول بعينها مسار التاريخ العالمي . إن أساس وجودنا باعتبارنا بشرا يتعرض للخطر ويجب علينا أن نعمل معا لتصحيح الأخطاء . لقد أبرم حوالي ١٨٠ بلدا اتفاقات في ريو . واليوم تجتمع هذه البلدان هنا في نيويورك ، في الوقت المناسب وفي المكان المناسب ، لتكلف عن الكلام . لقد تكلمنا عاما بعد عام ، وما فتئنا نسافر من مؤتمر إلى مؤتمر . والشأن الوحيد الذي يجب أن ن فعله الآن هو أن نطبق اتفاقات ريو . لنجعل ذلك على وجه التحديد . إن العالم وشعوبه ، شعوبنا ، تريد ذلك . إنها تريد على نحو ملح .

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يؤيد الوفد الفرنسي تاييضا كاما البیان الذي أدل به السيد دافيد ماكلين وزیر الدولة المعنى بالبيئة والشؤون الريفية في المملكة المتحدة ، بالنيابة عن المجموعة الأوروبيّة ودولها الاعضاء . ولذلك لن أذكر إلا بعض جوانب الموضوع المعروض علينا ، وهو متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو .

ينبغي أن تكون لجنة التنمية المستدامة المحفل الرئيسي لمتابعة مؤتمر ريو . ونعتقد أن هذه اللجنة يجب أن تستند إلى عمل لجنة اشتراكية رفيعة المستوى تتكون من أشخاص بارزين لهم دراية بشؤون البيئة والتنمية ، وأن تقوم هذه اللجنة على نحو

مستقل باعداد دراسات وتقديم مقترنات في المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ويتناول جدول أعمال القرن ٢١ . وسيعين الأمين العام أعضاء هذه اللجنة . وينبغي أن تحظى أعمال هذه اللجنة بالاعلان المناسب . إن لجنة التخطيط الإنمائي توفر الأسس الذي يمكن أن تنشأ عليه اللجنة الاستشارية .

يجب أيضاً أن تبدأ العملية التفاوضية التي تؤدي إلى اعتماد اتفاقية لمكافحة التغير . وقد أيدت فرنسا ذلك الاقتراح منذ البداية . والواقع أننا نعتبر المسألة مسألة بقاء بالنسبة للعديد من البلدان النامية وبصفة خاصة في إفريقيا . والمجتمع الدولي الذي عبأ الجهد فيما يتعلق بمسألة التغير المناخي وحماية التسرب البيولوجي يجب لا يتوانى في هذا الأمر . وستsem فرنسا في عمل اللجنة التفاوضية وستؤيدها وتتوفر لها كل خبراتها في هذا الميدان .

انتقل الآن إلى مسألة الموارد المالية . ويجب علينا في هذه النقطة ، كما في غيرها ، أن نحذر من محاولة تكرار المؤتمر . لقد كان الاتفاق الذي توصلنا إليه في ريو نتيجة مفاوضات طويلة . والنصوص التي اعتمدت بموافقة الجميع تشمل تقريباً جميع المكونات المالية القائمة . ويجب أن نتجنب فتحها مرة أخرى .

بيد أن اعتماد النصوص لا يكفي ، ويجب أن نتابعها بالعمل ، وإذا أمكن دون ابطاء . لقد تعهدنا في ريو بأن نقدم تقريراً بشأن تنفيذ التدابير التي أعلنت في المؤتمر وأن نفعل ذلك في هذه الدورة للجمعية العامة .

إن فرنسا التي تتطلع ، بطبيعة الحال ، بدورها في إجراءات المجموعة الأوروبية التزرت بأن تتحقق بحلول عام ٢٠٠٠ هدف تخصيص ٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . وقد صدر هذا الالتزام الرسمي الذي قطعناه على أنفسنا في ريو عن رئيس الجمهورية ، ومن ثم ينبع أن تبلغ مساعدتنا الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٣ حوالي ٤٠ بليون فرنك أو حوالي ٨ بلايين دولار أمريكي . وسيرتفع هذا المبلغ في عام ١٩٩٣ ، رهنا بموافقة البرلمان الفرنسي ، إلى ٤٣,٣ بليون فرنك .

وفي السنوات الثلاث القادمة متزداد الموارد المالية المخصصة للقطاعات التي اعطيت الاولوية في جدول أعمال القرن ٢١ ، وهي البيئة الحضرية والمياه والطاقة وموارد الأرض والاحراج ، إلى ٤ بلايين فرنك ، ويتضمن هذا مبلغاً كبيراً من الموارد الإضافية . وبحلول عام ١٩٩٣ إن ذلك البرنامج الذي يركز على الاجراءات المتصلة بنقل التكنولوجيات والدعم المؤسسي ومكافحة الفقر سيبلغ في مجموعة ١٦ بلايون فرنك فرنسي . إن هذا الجهد مستمر ونحو جميع البلدان الفنية الأخرى ، وليس فقط البلدان المتقدمة ، أن تحدو نفس الجنو .

لقد غير مؤتمر ريو على نحو عميق نهجنا إزاء مشكلات التنمية والبيئة . ويجب على الأمم المتحدة أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار في إعادة تشكيل انشطتها في المجال الاقتصادي . ونحن نؤيد جهود الأمين العام في هذا الصدد ، ونعتقد أن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية يجب من الآن فصاعداً أن تحتل المكان المركزي في أنشطة الأمم المتحدة .

السيد إغلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ خمس

سنوات قدمت رئيسة الوزراء السيدة غرو هارلم برونستلاند في نفع هذه القاعة التقرير (A/42/427) للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشترك" . وفي بيانها التقديمي قالت رئيسة اللجنة ما يلي :

"... إن تقريرنا ليس نبوءة بالهلاك ولكنه رؤية إيجابية للمستقبل . ولم يسبق في تاريخ البشرية أن توفرت مثل هذه الامكانيات العظيمة . لقد حان الوقت ومنحت الفرصة لنحرر أنفسنا من الاتجاهات السلبية التي إتسم بها الماضي . وإننا لا نحتاج إلى رؤيا جديدة فحسب ، ولكن أيضاً إلى التزام سياسى وتعيشه واسعة النطاق للإبداع الانساني . نحتاج إلى تعاون مكثف متعدد الأطراف يقوم على أساس الاعتراف بالتكافل المتزايد بين الأمم" . (A/42/PV.41 ،

ص ص ١٠-٩ و ١١)

اعتقد أننا نتفق جميعاً على أن كلمات رئيسة اللجنة أكثر حدة اليوم مما كانت عليه منذ خمس سنوات .

لقد وضعت اللجنة العالمية مفهوم التنمية المستدامة والمسائل المترابطة المتعلقة بالبيئة والتنمية على قمة جدول الاعمال السياسي الدولي . ويشكل تقرير اللجنة ، بطرق عديدة ، الاساس والخلفية لعملية مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ككل .

ولا يمكن أن نعرف ما إذا كان مؤتمر ريو قد نجح أم لا إلا بتنفيذ نتائجه . ولكن اعتماد اعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ الخمسة بالاخرج ، علاوة على توقيع أكثر من ١٥٠ بلدا على اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي تمثل في حد ذاتها انجازات رئيسية .

لقد التزم زعماء العالم بمشاركة جديدة في التنمية المستدامة و أكدوا الصلة المترابطة بين البيئة والتنمية .

وقد أرس مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وإعلان ريو بصفة خاصة ، عددا من المبادئ المركزية المتعلقة بالتنمية المستدامة التي نوليها أهمية خاصة . وهذه المبادئ ترتكز على فرضيات أساسية تستوجب تحقيق التكامل بين البيئة ومشاغل التنمية في جميع القطاعات والسياسات الاقتصادية ، وتناول الصلة بين الفقر والبيئة ، إذا ما أردنا تحقيق التنمية المستدامة .

ويتمثل إعلان ريو توافرنا حسما بين المصالح العديدة وال Shawqel المعرّب عنها والنرويج ، من جانبها ، كانت تود أن ترى مبادئ أقوى وأوضع . للذك ، نؤيد الفكرة التي طرحتها الأمين العام ، بطرس بطرس غالى ، والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، السيد ، موريس سترونغ ، القائلة بأنه ينبغي النظر في زيادة تطوير الإعلان ليصبح ميشاً كاملا وأكثر اتساما بالطابع الرسمي ، لتعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ ، في الذكرى الخمسين للأمم المتحدة .

إن قيمة المبادئ المتفق عليها دوليا أمر ينبع لا نقلل من شأنه . في إعلان حقوق الإنسان وإعلان استكماله مثلاً على الأهمية الدائمة لمثل هذه المبادئ ، حينما تتطور تدريجيا إلى "شبه قوانين" دولية .

ويجب متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على المستويات ، المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية . فالمتابعة والتنفيذ على الصعيد المحلي والوطني أمران أساسيان ، لكن المتابعة الإقليمية والعالمية تتسم بنوع من الأهمية أيضا . ويتعين على الجمعية العامة في هذه الدورة أن تتخذ قرارات حاسمة في هذا المضمار ، ولا سيما بشأن المتابعة من جانب منظومة الأمم المتحدة ككل . وما للمشاكل البيئية من طبيعة عابرة للحدود يقتضي تعاونا دوليا موسعا ومعززا .

وثمة تدابير مهمة يجري اتخاذها في بلدان عديدة لوقف التردي البيئي على الصعيد المحلي . وقد أحرز أيضا تقدما في حل بعض المشكلات البيئية الإقليمية مثل تلوث الهواء ، ومشكلات عالمية مثل استنفاد طبقة الأوزون . بيد أننا ما زلنا في أول الطريق ، وما زال المنحى العام في البيئة العالمية يتجه نحو التردي . وثمة دلائل علمية مت坦مية على أن نطاق الأنشطة البشرية سيتجاوز ، عما قريب ، قدرة الأرض على

التحمل . وقد أكد مؤتمر ريو على هذا التشخيص . غير أن قادة العالم في ريو قد التزموا أيضاً باتخاذ تدابير واستراتيجيات ، فردية ومشتركة على حد سواء ، للتصدي لتلك المشكلة على كل المستويات ، بما في ذلك مشكلة التنمية الاقتصادية المترابطة ، التي تواجه بمفهـة خامـة ، العـالم الثـالث وبلـدان أورـوبا الشـرقـية بـخطـورة شـدـيدة . ويـجب الـبـدـء الـآن بـتـنـفيـذ تـلـك التـدـابـير وـالـاسـتـراتـيـجـيات .

ولقد أكد رؤساء الدول والحكومات في ريو على امتناع اللجنة العالمية بأن هناك ترابطـاً وثيقـاً بين الفقرـ والبيـئة ، وأن الفقرـ هو ، في الوقت نفسه ، السبـبـ والنتـيـجةـ لـلـتـرـدـيـ الـبـيـئـيـ ، وبـالـتـالـيـ فـيـانـهـ يـشـكـلـ وـاحـدـةـ منـ أـكـبـرـ العـقـبـاتـ فيـ مـسـبـيلـ التـنـمـيـةـ الـمـسـدـامـةـ .

إن الـهـوـةـ الـراـهـنـةـ بـيـنـ الـأـغـنـيـاءـ وـالـفـقـراءـ ، فـيـماـ بـيـنـ الـبـلـدانـ وـدـاخـلـهـاـ ، أمرـ غـيرـ مـقـبـولـ وـالـتـصـدـيـ لـلـفـقـرـ مـنـ خـلـالـ تـفـيـيـرـ السـيـاـمـاتـ يـجـبـ أنـ يـكـوـنـ عـنـصـرـ رـئـيـسـاـ فـيـ مـتـابـعـةـ مـؤـتـمـرـ الـأـمـ الـمـتـحـدـ الـمـعـنـيـ بـالـبـيـئـةـ وـالـتـنـمـيـةـ . إنـ الـمـسـاعـدـةـ التـقـنيـةـ وـالـمـالـيـةـ وـخـلـقـ الـوـظـائـفـ ، وـتـطـوـيرـ الـمـوـارـدـ الـبـشـرـيـةـ ، وـتـحـسـينـ اـمـكـانـيـةـ الـوـصـولـ الـسـيـاقـ ، وـالـمـزـيدـ مـنـ خـفـقـ الـدـيـونـ ، فـضـلـاـ عـنـ ضـمـانـ مـشارـكـةـ الرـأـيـ الـعـامـ فـيـ اـتـخـادـ الـقـرـاراتـ عـلـىـ كـلـ الـمـسـتـوـيـاتـ ، كـلـهاـ أـمـورـ أـسـاسـيـةـ . فـيـسـاعـدـ ذـلـكـ عـلـىـ تـزوـيـدـ الـبـلـدانـ النـاـمـيـةـ وـشـعـوبـهاـ بـالـاختـيـارـ الـحـقـيقـيـ لـكـسـرـ الـحـلـقـةـ الـمـفـرـغـةـ لـلـفـقـرـ ، وـالـتـرـدـيـ الـبـيـئـيـ وـالـتـوتـرـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ . وـيـنـيـفـيـ بـذـلـ جـهـودـ خـامـةـ مـنـ أـجـلـ اـشـراكـ الـمـرـأـةـ فـيـ اـتـخـادـ الـقـرـاراتـ عـلـىـ كـلـ الـمـسـتـوـيـاتـ . وـيـجـبـ تـفـيـيـرـ أـنـمـاطـ الـاستـهـلاـكـ بـقـيـةـ خـفـقـ اـثـرـهاـ الشـلـبـيـ عـلـىـ الـبـيـئـةـ . وـالـمـطـلـوبـ أـيـضاـ وـضـعـ سـيـاـمـاتـ نـشـطـةـ لـلـسـكـانـ ، مـعـ إـيـلـاءـ الـاعـتـارـ الـواـجـبـ لـلـسـلامـةـ الـشـخـصـيـةـ .

وفيـ مـؤـتـمـرـ الـأـمـ الـمـتـحـدـ الـمـعـنـيـ بـالـبـيـئـةـ وـالـتـنـمـيـةـ ، جـرـىـ الـاعـتـارـافـ بـأـنـ تـنـفيـذـ جـدـولـ أـعـمـالـ الـقـرنـ ٢١ـ سـيـتـطلـبـ توـفـيرـ مـوـارـدـ مـالـيـةـ كـبـيرـةـ جـديـدةـ وـاضـافـيـةـ لـلـبـلـدانـ النـاـمـيـةـ . وـعـلـاـوةـ عـلـىـ ذـلـكـ ، يـجـبـ أنـ تـتـاحـ ، عـلـىـ نـحـوـ أـيـسـرـ ، التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ ذـاتـ الـمـلـةـ لـلـبـلـدانـ النـاـمـيـةـ . وـيـجـبـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـدـرـكـ أـنـ هـذـهـ هـيـ الـعـوـاـمـلـ الـأـمـاسـيـةـ الـحـامـيـةـ التـيـ يـرـتـهـنـ بـهـاـ نـجـاحـ أـوـ فـشـلـ تـنـفيـذـ جـدـولـ أـعـمـالـ الـقـرنـ ٢١ـ فـيـ الـبـلـدانـ النـاـمـيـةـ ..

وفي عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، قدمت بلدان الشمال الأوروبي صفة مالية لتعبئة الموارد للأغراض العالمية ، فضلاً عن الأغراض المحلية والوطنية ، في إطار متابعة وتنفيذ النتائج المتخذة عن مؤتمر ريو ، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١ . وجاءت الإجزاء الرئيسية في الاقتراح على النحو التالي : أولاً ، على البلدان الصناعية أن تلتزم بتحقيق هدف ٧٠ في المائة من الناتج القومي الجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول العام ٢٠٠٠ ، وثانياً ، يتبع على البلدان الصناعية أن تلتزم بتقديم موارد مالية جديدة وأضافية بقية مواجهة التكاليف الإضافية التي تتحملها البلدان النامية للتدبر للمشاكل البيئية العالمية ، وثالثاً ، يجب أن تقوم المساهمات المالية على أساس التقاسم المنصف للأعباء بين البلدان المانحة .

وستبقى النرويج على مستواها العالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي يتجاوز حالياً ١ في المائة من ناتجنا القومي الجمالي . علاوة على ذلك ، متواصل البحث على تنفيذ العناصر الأساسية للمعفة المالية لبلدان الشمال الأوروبي . وقد دعت النرويج إلى تقديم مساهمات كبرى في فترة التنفيذ العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية ، مما يحافظ على قيمة فترة التنفيذ التاسعة للمؤسسة بالارقام الحقيقة ، وذلك لكي يتاح للمؤسسة ادراك أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في عملياتها . إن المحافظة على القيمة الحقيقة للمؤسسة أمر مطلوب أيضاً بوصفه الأساس للزيادة لصالح الأرض في المؤسسة الإنمائية الدولية .

ومما يتمسّ بأهمية حاسمة ، في هذا الصدد ، كفالة أن تكون الموارد المالية لجسم المشكلات البيئية العالمية موارد إضافية حقيقة للمساعدة الإنمائية ، وذلك وفقاً لاتفاقية تغيير المناخ والتنوع البيولوجي ، وعلى النحو الذي أشار إليه البنك الدولي في تقريره عن التنمية العالمية لعام ١٩٩٢ . بيد أن الاتجاهات في هذا المضمار تبعث على القلق .

إن تنفيذ مرفق البيئة العالمية بعد تعديله يجب أن ترتكز على أساس التقاسم المنصف للأعباء ، وفقاً للالتزامات التي وردت في اتفاقية تغيير المناخ والتنوع

البيولوجي . وفي هذا الصدد ، فإن توضيح مصطلح "التكلفة الإضافية الكاملة المتفق عليها" أمر أساسى . وستفي الترويج بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاقيتين ، من خلال تقديم موارد مالية جديدة وإضافية ، أي علاوة على أموال المساعدة الانمائية الرسمية . وعلى الرغم من أن المتابعة المؤسسية مطلوبة في مجالات وسياسات عديدة ، فإن التركيز الأمازي للجمعية العامة في هذه المرحلة سيكون على إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، أيدت الترويج بقوة إنشاء لجنة رفيعة المستوى . ونحن على استعداد للاطلاع بدور نشط فيها منذ البداية . وقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المهمة الأمازية للجنة على النحو التالي : رصد واستعراض متابعة المؤتمر من جانب البلدان والمؤسسات الدولية ، وبخاصة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وفي هذا السياق ، ستستعرض اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا .

ولكي تتمكن اللجنة من الاطلاع بهذه المهام ، يجب عليها أن تجتمع بصفة منتظمة . ونحن نعتقد أن من المناسب عقد دورة سنوية تتراوح مدتها بين أسبوعين وثلاثة أسابيع ، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى الذي تكون المشاركة فيه على المستوى الوزاري .

ويتبين أن يكون للجنة برنامج عمل يغطي سنوات عديدة ، يسمح بالدراسة المتعمقة لجزاء منتقاه من جدول أعمال القرن ٢١ في كل دورة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن كل دورة يتبعها أن تتناول المسائل الأساسية المشتركة بين القطاعات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، وبصفة خاصة توفير الموارد المالية والتكنولوجية . وفيما يتعلق بحجم اللجنة ، نرى أن عدد أعضائها يتبعها أن يكون مساوياً لعدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو أقل قليلاً . كما نحيط أن تشارك في عمل اللجنة حكومات يكون لها مركز المراقب على غرار المتابع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويتبين أن تقوم بدعم اللجنة أمانة صنفية الحجم ولكنها على مستوى أعلى من الكفاءة . ويتبين أن تكون الأمانة مستقلة ويرأسها شخص رفيع المستوى - وبالتحديد وكيل للأمين العام - يقدم التقارير مباشرة إلى الأمين العام .

وعلى المستوى المشترك بين الوكالات ، يتبعها أن يطلع الأمين العام بدوره قيادي بوصفه رئيس لجنة التنسيق الإدارية . ويتبين للجنة التنسيق أن تتولى المسؤولية الكاملة عن ضمان التنسيق الفعال بين الوكالات في عملية متابعة ريو وعن تكامل عنصري البيئة والتنمية في أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجدها . ونشق بأن اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة المنتشرة حديثاً في إطار لجنة التنسيق الإدارية سوف تقدم المساعدة للجنة التنسيق الإدارية وللأمين العام من أجل الاطلاع الفعال بمهامها التنسيقية في هذا المجال الحيوي .

وما فتئت حكومة الترويج تدعم بقوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأنشطة الهامة التي يقوم بها برنامج البيئة . لذلك فإننا نرحب بتوصية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية بتعزيز برنامج البيئة في إطار ولايته الحالية . ويتبين أن يواصل البرنامج أداء دوره الحفاز وأن يكون الضمير البيئي لمنظومة الأمم المتحدة كلها . وبصفة خاصة ، يتبعها تعزيز قدرة البرنامج فيما يتصل برمضد البيئة وجمع البيانات عنها .

وتؤيد الترويج اقتراح البدء في عملية التفاوض الحكومية الدولية لوضع تفاصيل اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في موعد أقصاه حزيران/يونيه ١٩٩٤ . ووجهات

نظرنا بشأن هذه المسألة والمقاوضات وشيكة الحدوء سبق أن أعرّبنا عنها في بيان بلدان الشمال بشأن مسائل البيئة في اللجنة الثانية . ويقدر برنامج البيئة أن هناك دلائل على التصحر في ٨٠ في المائة من الأراضي الجافة وأراضي المراعي في إفريقيا جنوب الصحراء . ونظرا لأن التصحر يشكل الشاغل الاهتمام والأكثر الحاجة بالنسبة لافريقيا ، من المؤسف أن خطة العمل لمكافحة التصحر المعتمدة في عام ١٩٧٧ لم تولد من الهمام والموارد ما يكفي لتحقيق أهدافها . وينبغي أن تستفيد من هذا الدروس لدى وضع الاتفاقية الجديدة . وترى النرويج أن مسألة التصحر ، وبخاصة في إفريقيا ، تستحق الآن أكثر من أي وقت مضى المزيد من الاهتمام والالتزام الجادين من جانب المجتمع الدولي ، ونحن نتعزز أن نلعب دورا بناء في المفاوضات القادمة .

إن "مبادئ الغابات" المعتمدة في ريو توفر أساسا قيما لتعزيز تنمية التعاون الدولي من أجل الاستخدام المستدام لجميع الغابات . وبصفة خاصة من المهم أن تتحقق المبادئ التوازن بين حماية موارد الغابات وبين الانتفاع بها ، الأمر الذي يسهل استمرار الحوار الدولي بغية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

وأتفاقيتا تغير المناخ والتنوع البيولوجي ينبغي أن يدخلان حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن . وتشريع النرويج المصادقة على الاتفاقيتين خلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ . وإن الأحكام الواردة في اتفاقية تغير المناخ بشأن التنفيذ المشترك للالتزامات ميسهل من إيجاد حلول تتسم بالفعالية من حيث التكاليف ، وتحتاج مقدرا جديدا لنقل الموارد المالية والتكنولوجية وبصفة خاصة إلى البلدان النامية . وفي عملية متابعة الاتفاقية من المهم أن تكون هذه الأحكام ممكنة التطبيق عمليا . ومنوف تشارك النرويج اشتراكا فعالا في هذا العمل . ومن المهم أيضا البقاء على الزخم بشأن مسألة التنوع البيولوجي .

ومن الملحوظ الإيجابية جدا لعملية مؤتمر البيئة والتنمية الاشتراك الفعال للمنظمات والمجموعات غير الحكومية . وفي هذا الصدد من المهم تخصيص أحد الأفرع الرئيسية الأربع في جدول أعمال القرن ٢١ بالكامل لدور المجموعات غير الحكومية

الرئيسية . وإن مشاركة المنظمات غير الحكومية ينبغي فضانها وتعزيزها في عملية متابعة المؤتمر . وينبغي للجمعية العامة ، وفقاً لجدول أعمال القرن ٢١ ، أن تدرس وسائل تعزيز اشتراك المنظمات غير الحكومية في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل فيما يتصل بعملية متابعة المؤتمر . وفي هذا الصدد ينبغي أن تزيد في تطوير وتحسين الاجراءات المستخدمة في عملية المؤتمر بغية ايجاد ترتيبات فعالة وسهلة لتحقيق مشاركة المنظمات غير الحكومية .

وختاماً أود أن أؤكد على ما يلي : بعد ريو ، يجب علينا الآن أن نتفادى ، بأي ثمن ، العودة إلى ممارساتنا القديمة . لابد أن نكفل استمرار الزخم المتولد عن عملية المؤتمر عن طريق ايجاد متابعة قوية ناجمة على جميع الأصعدة ، المحلي والوطني والإقليمي وال العالمي . وللجمعية العامة دور هام جداً في هذا الصدد .

السيد نياغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، المعقود في ريو دي جانيرو في شهر حزيران / يونيو الماضي ، لبس الحاجة الفورية إلى إعادة توجيه استراتيجيات التنمية لضمان الاستقرار العالمي والتوازن الايكولوجي .

وفي ريو أصبحنا جميعاً أكثر ادراكاً للصراع الناشئ بين المجتمع وبين بيئته الطبيعية باعتبارهما نظامين متمايزين ، من ناحية ، والترابط القائم بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية التي هي أساس أي نظام هي ، من الناحية الأخرى . ونتيجة لذلك ، أقام المؤتمر مشاركة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق إنشاء مستويات جديدة للتعاون فيما بين الدول والقطاعات الأساسية للمجتمعات والنساء . وقد استعير عن المفهوم القديم للتنمية بأي ثمن بمفهوم التنمية المستدامة الجديد ، وهو مفهوم له آثار هامة جداً على مستقبل تطور الاقتصاد العالمي وامتداد الحياة على كوكبنا .

وقد حقق مؤتمر ريو هدفاً هاماً باعتماد الإعلان وبرنامج العمل الشامل الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ ، الذي يوفر إجابات ناجمة للمشاكل المعقدة المتعلقة بالبيئة والتنمية . وتكتسي أهمية خاصة ، في رأينا ، المبادئ الـ ٢٧ الواردة في

الاعلان والرامية إلى تنظيم السلوك الاقتصادي والبيئي للأفراد والأمم معيناً للامتدامة العالمية . والاعلان يعلن بشكل قاطع ان افراد البشر يحتلون مكان الصدارة في الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، وأن من حقهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وشام مع الطبيعة ، وأنه يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف بالاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة ؛ وأنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يجب أن تكون حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها .

إن جدول أعمال القرن ٢١ ، وهو مخطط للعمل نحو التنمية المستدامة ، يغطي جميع المجالات التي تؤثر على العلاقة بين البيئة والاقتصاد . وقد تناولت برامج العمل أهم المسائل وأكثرها موضوعية مثل حماية الغلاف الجوي والمحيطات ، ومكافحة ازالة الأحراج ، والتصحر والجفاف ، والوفاء باحتياجات الإنسان الأساسية مثل الصحة والتعليم والاسكان ، واستئصال الفقر . ويتضمن جدول الأعمال الخطوات المحددة الضرورية لاحراز تقدم في التنمية المستدامة للأرض ، بل إنني أجرأ على القول بأنه يمثل محور التعاون الدولي ، وفتح التنسق بين الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة ولسنوات عديدة مقبلة .

إن البيان الرممي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة يدعو إلى بذل الجهود من أجل اخضرار العالم . ووفقاً لذلك البيان :

"تحتوي جميع أنواع الغابات على عمليات ايكولوجية معقدة وفردية تشكل أساس القدرة الحالية والممكنة للغابات على توفير الموارد للوفاء بالاحتياجات البشرية فضلاً عن القيم البيئية" .

وتتناول المبادئ مسألة الغابات ومواردها باعتبارها أرمدة بيئية واقتصادية . إن الشعب الروماني حسامٌ للغاية بالنسبة لل الحاجة إلى حماية الغابات . لقد ظلت الغابات ، وبشكل تقليدي ، تحمي شعبنا ضد جميع أنواع التهديدات : وهناك أمثلة رومانية تقول إن الغابة هيقيقة للروماني . ولهذا رحب الوفد الروماني في ريو باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز التعاون الدولي لحماية الغابات .

إن توقيع ١٥٣ بلداً والمجموعة الاقتصادية الأوروبية أيضاً ، في ريو ، على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، يعد نتاجاً هاماً آخر لعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وكلتا الاتفاقيتين تمثل الأولى من نوعها بالنسبة للأرض . فاتفاقية تغير المناخ تطلق عملية تعاون ترمي إلى

جعل غازات الدفيئة في الغلاف الجوي في حدود مأمونة .. وبالنسبة للتنوع البيئي ، فإن الاتفاقية تؤكد مجددا وبوضوح التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على عملية خلق التنوع ومنعها من التدهور . إنها تمثل نقطة تحول في حماية أشكال الحياة التي تفدي الأرض . ومع أن وثائق ريو قد لا تغطي جميع مجالات التهديدات الإيكولوجية الرئيسية ، ومع أن بعض الأحكام قد لا تفي بجميع متوقعاتها ، فإن هذه الوثائق تمثل خطوة هامة إلى الأمام . والحقيقة أنه كلما جرى الاصراع في تنفيذها على مستوى عالمي زادت قيمتها وأثرها الحقيقيان .

إن مؤتمر ريو ليس إلا خطوة واحدة على طريق طويل . وأهميته التاريخية تكمن في الوعي الذي أشاره ، والقرارات التي اتخذت فيه والتعبئة التي حققها . والدورة السابعة والأربعون للمجمعية العامة خطوة أخرى هامة . ويجب أولاً وقبل كل شيء أن نصادق على المكرورة الناتجة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ ، واعلان ريو والبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن ادارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة .

ثانياً ، وبما يتمشى مع الاتفاقيات المتولدة عنها في ريو ، يجب أن تتخذ تدابير ملموسة لإنشاء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة . وجهاز استشاري رفيع المستوى ، ولعقد المؤتمر العالمي الأول المعنى بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة ، وعقد مؤتمر حكومي دولي بشأن الأرصدة السمكية المنتشرة في أكثر من منطقة وأرصفة الأممakan الرحال .

ثالثاً ، ينبغي أن ندعو جميع الأجهزة والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المختصة الأخرى ، لدراسة واتخاذ تدابير ملموسة - كل في نطاق ولايته و المجال خبرته - لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ وسائر الوثائق الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

رابعاً ، ينفي للجمعية العامة أن تطلب من لجنة التنسيق الادارية أن تكفل ، على نحو فعال ، الرصد والتنسيق والاشراف لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وأن تدعو جميع رؤساء وكالات ومؤسسات الامم المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية ، للتعاون بالكامل مع الامين العام لجعل لجنة التنسيق الادارية أكثر فعالية في الوفاء بمهامها وضمان التنفيذ الشاجع لجدول أعمال القرن ٢١ .

وأخيراً ، يجب أن تتخذ قراراً بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في موعد أقصاه عام ١٩٩٧ ، لإجراء استعراض وتقييم شاملين لجدول أعمال القرن ٢١ ، مع القيام بالأعمال التحضيرية الكافية ..

إن واجبنا هو الابقاء على روح ريو في جميع أبعادها - السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية - بغية ضمان التنفيذ الكامل الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ ، واعلان ريو والبيان المتعلق بمبادئ الغابات .

وقد عقدت رومانيا عزماً لها الوظيد على القيام بدور نشط في الجهود المطلوبة لتحقيق هذه الهدف ، وذلك على المستوى الوطني ، وكذلك عن طريق التعاون الدولي واسع النطاق ، سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي . ونحن نعلم أهمية كبرى على انشطة اللجنة المقترحة ذات المستوى الرفيع المعنية بالتنمية المستدامة . والتي يتمثل هدفها الشامل في ادماج قضايا البيئة والتنمية ، على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، بما في ذلك في منظومة الامم المتحدة . وتحقيقاً لهذا الفرض ، فإن الوفد الروماني على استعداد للتعاون مع الوفود المعنية الأخرى في إعداد مشروع قرار بشأن إنشاء تلك اللجنة .

وفي ختام بياني ، أود أن أذكر باختصار بعض شواغل بلادي ، على المستوى الوطني . إن رومانيا كما هو معروف ، شأنها شأن بلدان أخرى في أوروبا الشرقية ، تمر بعملية تحول لا رجعة فيها وإن كانت باللغة الصغيرة ، ترمي إلى القضاء التام على البنيات والعقليات الموروثة عن النظام الشمولي . وبصرف النظر عن هذه المعوبات ،

فيما البيئة تحتل مكاناً بارزاً في قائمة أولوياتنا . وعلى سبيل المثال ، فإننا بدد تنفيذ عمليات لمكافحة تأكل التربة ، وازالة الاحراج ، وملوحة وقلوية التربة المروية ، وتلوث الهواء والمياه ، وقد بعض الانظمة الايكولوجية لوظائفها الطبيعية المنظمة ، وتدور وتلوث شواطئ البحار والمناطق الساحلية ، واستخدام التكنولوجيات الملوثة . ونحن معنيون بشكل متزايد بحل بعض المشاكل مثل الامطار الحمضية ، والتخمر من النفايات السامة ونقلها ، والحوادث المحتملة في مفاعلات بعض محططات القوى النووية في منطقتنا التي تعمل بتكنولوجيات قديمة وغير مأمونة . ونحن نولي اقصى اهتمام للخطر الذي تمثله محاولات تحويل اراضي بلدان نامية وبلدان في مرحلة انتقال إلى مناطق للقاء النفايات ، وقد تأثرت رومانيا نفسها بهذه المحاولات .

وكما قال رئيس رومانيا في ريو دي جانيرو ، فإننا على استعداد لأن ننشئ فسي بوخارست ، بالمساعدات الدولية ، مركزاً يشجع على قيام مجال إيكولوجي أوروبى ، مع مراعاة المشاكل المحددة الخامنة بحوض نهر الدانوب وجبال الكربات والبحر الأسود وדלתا الدانوب ، وهي منطقة إيكولوجية فريدة في قارتنا .

السيد خرامبيو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

نعرب ، مرة أخرى عن مبلغ سرورنا بالطريقة الناجحة التي يقود بها السيد غانيني أعمال الجمعية العامة في دورتها الحالية . فلا شك في أن خبرته السياسية وذكاءه ومهاراته الدبلوماسية المعروفة من أهم العوامل التي مساعدتنا على إنجاز ما توصلنا إليه حتى الآن .

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وتوج أ عملاً تحضيرية امتهنت عامين ، معلماً تاريخياً بارزاً . فللمرة الأولى أوفى المجتمع الدولي بالتزامه وأثبتت قدرته على معالجة مواضيع البيئة والتنمية بطريقة وثيقة الترابط .

وستعتبر قمة الأرض النقطة التي أصبحنا نقبل عندما أنه لا يمكننا أن نحقق التنمية دون مراعاة عامل البيئة . كما أن الاعتبارات البيئية ، في حد ذاتها ، يجب أن تتضمن إمكانية استغلال جميع البلدان لمواردها بشكل رشيد . ولا بد أن تكون على مستوى التحدي الكبير الذي خلفه لنا مؤتمر ريو دي جانيرو . فيجب أن ننظر إلى المستقبل بمنظور متميز ، وأن نعالج نفس الموضوعات التي تشير الاهتمام الدولي والمدرجة على جدول أعمال كل البلدان ، ومن ثم في الأمم المتحدة كذلك ، من وجهة نظر مختلفة تقترب بالرابطة التي لا تنفص عرالها ، القائمة بين البيئة والتنمية .

وقد بين لنا الطريق إلى ريو دي جانيرو ، الذي سيستمر إلى أن نحقق التنمية لجميع البلدان ، أن علينا مسؤوليات متكافئة ، وإن كانت مختلفة ، وأن البلدان النامية لا يمكن أن تبني استراتيجيات نموها على نفس البارامترات التي تستخدمها البلدان الصناعية منذ عقود ، وهي إفساد البيئة من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية .

كما بين لنا أنه من الأهمية بمكان مساعدة البلدان النامية على تحقيق هدف الرخاء عن طريق توفير الموارد والتكنولوجيات الازمة للتنمية دون استنزاف مواردنا .

وعلى الصعيد الدولي ، يجب أن تتبلور هذه المسؤولية داخل منظومة الأمم المتحدة . إن هذه المنظمة هي التي بدأت العملية التي قادت إلى ريو دي جانيرو ، وهي التي عليها أن تواصل الاضطلاع بدورها بصفتها مسهلاً ووسيطاً ومراقباً لتحدي التنمية المشتركة ، في نفس الوقت الذي ترعى فيه الموارد التي سنتركها للأجيال القادمة .

والمعنى الحقيقي لذلك هو أن على البلدان أن ترسم سياسات وطنية تتفق والالتزام الجماعي بتحديد أولويات ومناظير للتنمية ، مع اعتبار احترام البيئة عاملًا أساسياً . ويجب أن تصبح هذه السياسات الوطنية برامج واضحة وأعمالًا محددة ..

والعالم المتغير الذي نعيش فيه يجبرنا على تكييف مؤسساتنا وفقاً للمشاكل التي يتعرض علينا أن نحلها . ومن المهام الرئيسية للجمعية العامة في دورتها الحالية ، إنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة ، وهي ولاية منبثقة عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وقد أخطأنا علماً بالتوصيات التي قدمها الأمين العام في هذا الصدد ، عندما أدى ببيانه أمام الجمعية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، ولكننا نرى أنه ليس من التبصر أن نحكم مسبقاً على العمل الذي ، كما قال بكل حق ، يجب علينا ، نحن الحكومات ، أن ننفذه بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وتحديد تكوينها وإجراءاتها ، وهو عمل لن نبدأ فيه إلا هذا الأسبوع في ظل القيادة الحكيمية للسفير رجالي ممثل ماليزيا .

وترى كولومبيا أن لهذه اللجنة مهمتين رئيسيتين ، الأولى هي متابعة وتقييم الطريقة التي تدرج بها جميع البلدان مجموعة المبادرات التي اعتمدتها جدول أعمال القرن ٢١ المتفق عليه في مؤتمر ريو دي جانيرو ، في سياساتها وبرامجها وأعمالها الوطنية . والمهمة الرئيسية الأخرى هي تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة لمتابعة توصيات ريو دي جانيرو ، مع المحافظة على تماشيه البرامج الحالية وكل ما تقررها الجمعية العامة مستقبلاً .

ونحن نتفق مع الأمين العام فيما ذكره في ذلك البيان الذي أدى به أمم الجمعية العامة ، من أن إصلاح الأمانة يعتمد على الدول الأعضاء التي لها الرأي النهائي في اعتماد الاقتراحات الواردة فيه .. ونفهم أن وظيفة الأمانة ورئيسها ، الأمين العام ، هي ترجمة الإرادة السيادية لجميع البلدان الأعضاء في المنظمة . لقد انتخب الأمين العام من قبل البلدان للاضطلاع بالولاية التي أناطها به الميثاق ، ولتنفيذ السياسات التي تقرها الجمعية العامة والهيئات الأخرى . ولذلك ، فإن أعماله وقدرته على التصرف تنظمها هذه الصكوك بشكل صارم ، ولا يمكنه أن يتصرف إلا من خلال السلطة المنبثقة عنها . والتوصيات التي اقترحها ببادرة تشكيل الأمانة ، بمفهوم عامة ، تقودنا إلى القول بأن كولومبيا ستدرسها بعناية وتتداري بمحاذاتها عليها في المحفل المناسب .

أما فيما يتعلق بمقر أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومهامها ، فنعتقد أن الأمين العام للمنظمة ، عند إنشاء اللجنة ، عليه أيضاً أن يتولى ترجمة الإرادة الجماعية للدول الأعضاء بحيث يشكل أمانة فعالة على مستوى كاف ، وبذلك يحصل دون أي إحباط للجهود المبذولة على مدى سنوات عديدة ، في حالة إنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة لا تتمتع بالقدرة الكافية لتشفيتها . ووظائف أمانة اللجنة ، التي وصفها الأمين العام بدقة في تقريره ، تتوجه ضرورة تشفيتها على أرفع مستوى لكي تتلاءم تماماً مع المهام التي اتفق عليها في مؤتمر القمة .

واخيراً ، فإن البلدان التي يضم جدول أعمال القرن ٢١ الولاية المنبثقة بها في قمة الأرض ، هي التي تقع على عاتقها مسؤولية ضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي تتخذها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، وهذا ما يكفله اشتراكها في اللجنة على أرفع مستوى .

وما يوصي بأنه "روح ريو" يعبر عنه التضامن في العمل ، الذي كان متجلياً بين جميع البلدان ، لتحقيق التوازن اللازم الذي يجب المحافظة عليه بين احتياجات التنمية ومتطلبات حماية البيئة . وعلى هذا النحو تكون قد احترمنا التراث الذي ندين به للجيال القادمة .

(السيد خرامبيو ، كولومبيا)

وانطلاقاً من هذا التفسير لروح مؤتمر ريو ، تعهدت البلدان النامية بالسعى إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، على أن تحافظ في الوقت ذاته على بيئتنا ، لكن لا ترتكب نفس الأخطاء التي ارتكبتها البلدان الصناعية في مسيرة نموها . وإننا ، إذ نقوم بتنمية هذه الروح ، نطالب البلدان الصناعية بتغيير أنماط التنمية التي أسممت في تدهور البيئة . وتتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات تسهم في الاحتراق العالمي ، وتدمر طبقة الأوزون ، وارتفاع مستوى سطح البحر ، وهطول الأمطار الحمضية والظواهر العديدة الأخرى التي يتجاوز أثرها الحدود الوطنية . وبهذه الروح تقف بلدان العالم الثالث مستعدة لترشيد عملية نموها ، على أن يكون من المفهوم أنه ، في مجال التنمية ، يتبعين على البلدان الصناعية أن تتحمل مسؤولية تدعيم تنمية اقتصاداتها بما يلزم من الموارد المالية والتكنولوجيا . وإن كولومبيا على استعداد لتأييد ، بل ملتزمة التزاماً قوياً بتأييد ، إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وتشغيلها ونجاحها الفعالين - فالتنمية المستدامة ، في معناها الصحيح ، لا يمكن أن تعني سوى النجاح للبشرية .

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إن المواجهة بين الدولتين العظميين لم تعد قائمة . وما قد بدأنا الآن أخيراً نعيش في زمن يتيح لنا فرصة معمnia لا مثيل لها لتمكين شعوبنا من العيش في عالم أفضل بكثير - وهذا حق حيوي حررت منه البشرية منذ أمد طويل . وفي ريو - في قمة الأرض - بدأنا نعي الواقع البيئي لعالمنا ونعطيه الأولوية ، وهو واقع يبين بوضوح أننا نتشارط المسؤولية ، سواء عن تعزيز البيئة أو عن تدهورها ، وأن جميع البلدان يجب أن تتحمل نصيبها من جهد لا يتجزأ أساساً ، وأن مجرى الأحداث أصبح الآن يتوقف علينا .

في استكهولم في عام ١٩٧٢ ، حيث كان التمهيد لريو ، بدأ المجتمع الدولي عملية تفكير شاملة ، ولكن الإرادة السياسية لإجراء الإصلاحات الضرورية لم تكن متوفرة . وعلى مر السنين فاتتنا الكثير من الفرص لتحفظ على توليدوعي أعمق بالبيئة

في ظل نظام تكيفه وتسسيطر عليه اقتصاديات لا يسمح عدم اكتراشها بالقضايا البيئية بإجراء التغييرات اللازمة في أنماط الانتاج والاستهلاك الجنونية التي تتبعها أنسنة البلدان الاكثر نموا . ومنذ ذلك الحين ، لم يقتصر الامر على انسنا لم نستطع إحراز تقدم كبير في الحفاظ على البيئة ، بل إننا ، للاسف ، لم نتمكن أيضا من دفع عملية التنمية ، وما برحنا نعاني من المناخ الاقتصادي العالمي المناوئ .

ولم يكن بالإمكان أن نحقق في ريو جميع تطلعاتنا وتوقعاتنا . فهذا لم يكن هدف قمة الأرض المجيدة . ولكننا نجحنا في اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ - وهو أكثر برنامج عمل توافق عليه أمم العالم طموحا وشمولا - و فعلنا ذلك على مستوى رؤساء الدول والحكومات . وقد أشار عن حق صديقنا المحترم والعزيز مورييis سترونج ، الذي كان قائدا في استكماله وفي ريو ، إلى أن قمة ريو هي الأمسى لإقامة مجتمع عالمي جديد "يوحد الأغنياء والفقرا ، الشمال والجنوب ، الشرق والغرب" .

(vol.IV ، ص ٦٣) A/CONF.151/26

وبفضل الروح التي تولدت في ريو ، وبفضل الضيافة السخية الخارقة التي أبدتها شعب وحكومة البرازيل ، بدأنا نحقق تقدما في تغيير موقف الفقير ، واتخذنا نهجا جديدا إزاء الدبلوماسية التعديدة ؛ واكتسبنا وعيانا جديدا بترتبط مشاكل التنمية والبيئة ، مفلعا بالنهج الجديد تجاه التنمية : وهو أنه يجب أن تكون مستدامة . ولا شك في أن قمة ريو تمثل بداية التزام قادة العالم بمواجهة هذه المسؤولية على نطاق عالمي ، وحضور ٩٤ رئيس دولة وحكومة يشهد على ذلك . كما أن قمة ريو ولدت مجموعة من التوقعات التي عبرت الرأي العام العالمي ونبهت إحساسه ، وتشتبث جميع توميات المؤتمر تقريبا أن الأغنياء والفقرا بإمكانهم التوصل إلى اتفاق حول القضايا التي تؤثر عليهم .

لقد لخّص سير هریداٹ رامفال ، الأمين العام السابق للكمبل ، روح والتزام ريو في الفكرة التالية :

"إن كل واحد منا ، سواء كان رجلاً أو امرأة أو طفلاً ، غنياً كان أم فقيراً ، وأياً كان عرقه ومهما كانت عقيدته ، يجب أن يبدأ بحمل جنسية مزدوجة . يجب علينا جميعاً ، دون استثناء ، أن ننتهي وأن نشعر بأننا ننتهي إلى بلدان : بلدنا الأصلي والكونك".

وفي ريو ، وافقنا جميعاً على إعداد مجموعة من المبادئ الواردة في ما أسماه المؤتمر اعلان ريو ، الذي يشكل بالفعل جزءاً من القانون البيئي الدولي الذي سينظم الملك الأخلاقي للأمم في المستقبل .

واتفقنا أيضاً على إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، التي ستكون وظيفتها الرئيسية ضمان تنفيذ برنامج العمل ، الأمر الذي لن يكون ممكناً دون وجود عزيمة حقيقة والتزام سياسي بالتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة في الشمال والجنوب على حد سواء . وبعد ريو لن يبقى العالم على حاله . فشلة مفهوم جديد أكثر شمولاً لمشاكل البيئة والتنمية بدأ يتtersخ . وإن فنزويلا ، بلادي ، ملتزمة بتنفيذ سياسات التنمية المستدامة التي لا تعرّض الأجيال المقبلة للخطر ولا تضحي بها .

لقد كان السكان الأوائل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - المايا والأزتك والإنكا - رواداً في التنمية المستدامة . فقد حققت امبراطوريتهم تقدماً رائعاً وهائلاً حقاً ، دون الإضرار ببيئة التي عا糊وا فيها أو إفسادها . بل إنهم على العكس من ذلك ، أصهموا في إشراك مستقبلهم .

ونحن أبناء فنزويلا كان لنا اهتمام خاص بالتنمية ، ولكننا لم نهمل الحفاظ على البيئة . وقد مضى أكثر من ١٥ سنة منذ إنشاناً وزارة البيئة واعتمدنا أول قانون جنائي يتعلق بـ البيئة ، علاوة على قواعد لحماية البيئة النباتية والحيوانية وضعتنا في طليعة المهتمين بهذه القضية .

ولا شك في أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة تمثل النظام المؤسسي لقمة الأرض ، وتشكل محفلاً للتوفيق بين المصالح ، وتعزيز الاتفاقيات الهشة العديدة التي

نعرف أنه تم التوصل إليها بعد تطوير مواقفنا إلى أقصى الحدود . وقد ذكرت رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة في تقريرها الأخير - وعن حق ، كما أعتقد - أنه : "ينبغي أن يتم تشكيل اللجنة بوصفها كياناً منا بما فيه الكفاية للتكيف مع التغيرات ، ولتكون متطرفة بشكل كامل ، واداة لصياغة عالم جديد بازغ بدلاً من أن يكون تكراراً للعالم القديم" .

يأمل وفدي في أن يشارك في لجنة التنمية المستدامة ، لأننا مقتنيون بأن هذا الطموح يبرره تقليدنا العربي المتمثل في مساندة قضايا البيئة والدفاع عنها ، لا في بلدنا فقط ، بل في العالم كله . ولضمان تطبيق المبادئ التوجيهية للجنة التنمية المستدامة طبقاً ملائماً ، يعكف رئيس فنزويلا هذا الأسبوع على تشكيل لجنة وطنية معنية بالتنمية المستدامة ، بوصفها هيكلة لتنسيق ومتابعة اتفاقات ريو التي تعترض فنزويلا تطبيقها . ومتتشكل اللجنة من ممثلي القطاعات الشعبية والأكاديمية والعلمية والعمالية ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية .

لا خيار أمام البلدان المتقدمة النمو . إن رفع نقل الموارد والتكنولوجيا الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في أفق أنحاء العالم سيكون عملاً انتشارياً ، والجنس البشري ليس انتشارياً بطبيعته . ولكن المشكلة تكمن في الإطار الزمني الذي تقبل فيه هذه الحقيقة ويجري اتخاذ إجراء بشأنها ، والتأخير من شأنه أن يجعل الحلول أكثر تكلفة بكثير من جميع الجوانب .

إن ريو مدينة بالكثير لحماس وتفاني المنظمات غير الحكومية ، ووعيها الشديد . ونحن نعتقد أنه ينبغي تشجيع وضمان مشاركتها في عمل لجنة التنمية المستدامة . ونحن نؤمن بأن مشاركتها حاسمة ، لأن شرعيتها ومصداقيتها تتوقف على درجة مشاركتها . وقد أوصى جدول أعمال القرن ٢١ ، ب بصيرة وواقعية ، بأن يكفل لهذه المنظمات غير الحكومية دوراً فعالاً . وبذلك يوافق تماماً مع هذه التوصية .

أود أن أختتم بياني بفقرتين . تتصل أولاهما بالانفجار السكاني الذي يتركز في أفق البلدان ، مما يضع قدرات حكوماتها وإرادتها ومسؤولياتها السياسية في المحك وسيزداد عددنا من ٥,٥ بليون نسمة إلى ٨,٥ بليون نسمة في الأعوام الـ ٣٥ القادمة . وما لا شك فيه أن هذا الإسقاط الخطير يمثل ، بالإضافة إلى مستويات الفقر في العالم متغيرات حاسمة بالنسبة للتحدي الصعب والضخم المتمثل في التنمية المستدامة . وتتمثل الفكرة الثانية بمسؤولية الحكومات الأخلاقية عن الحفاظ على التنوع الحيوي ، وهي مسؤولية مماثلة لمسؤولية الحفاظ على الصحة والأمن . إن

التنوع الحيوى مورد عام لا يمكن تعويضه . وقد احتاج تكوينه إلى ٣ بلايين سنة من التطور . لذلك ، من غير المسبوق أن نعلم أن ٩٩ في المائة من الأنواع النباتية والحيوانية التي تواجهت في وقت أو آخر قد انقرضت . والأقل تشجيعا هو أن خمس الأنواع الموجودة حاليا ، على الأقل ، مهدد بالاختفاء في غضون الـ ٣٠ عاما القادمة . وعلى الرغم من الدعم الذي لا يثنى ولا يستفني عنه الذي يوفره النظام البيكولوجي للبشرية فإننا لا نزال مصممين على العمل على تدهوره إن لم يكن تدميره .

فرغت للتو من قراءة تحذير غير عادي للبروفسور أدوارد ويلسون في كتابه "تنوع الحياة" . وأعطيتني الحق في الاقتباس منه لأنني أؤمن بأنه يوفر مادة للتأمل لنا جميعا ، نحن المصممين على أن ننضل من أجل هذه القضية ، وهي أفضل قضية لخدمة الإنسانية :

"إن مشكلتنا هي أننا لا نعرف كنه أنفسنا ، وأننا لا نستطيع أن نتفق بشأن ما نريد أن نكون ، لأننا نجهل أصولنا في حد ذاتها .

"إننا لم نأت إلى هذا الكوكب كغرباء . إن البشرية جزء من الطبيعة . إنها نوع تطور وسط أنواع أخرى ، وكلما تعرفنا على بقية أشكال الحياة الأخرى قرب موعد اكتشافنا لمصادر الوعي الإنساني . وهذا سنتمكن من اكتساب المعرفة التي لا غنى عنها لبناء توجه أخلاقي واحسانا مليئ بالاتجاه . والأرض هي مرشدنا إلى مسقط رأس روحنا - وهي روح نحن في الطريق إلى فقدانها ! .

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أبدأ بالتعبير عن تقديرى لجميع الذين ساهموا في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، وعن تقديرى كذلك لحكومة وشعب البرازيل على استضافتهم المؤتمر .

إن مؤتمر ريو المعنى بالبيئة والتنمية ، الذي انعقد بعد ٣٠ عاما من مؤتمر استكهولم ، يوفر فرصة فريدة لتناول قضايا البيئة والتنمية على نحو متكم

تماما . إن وجود حوالي ١٠٢ من رؤساء الدول أو الحكومات يبرز أهمية المؤتمر ودوره في صياغة شراكة دولية جديدة بين الشمال والجنوب بغرض تحقيق التنمية المستدامة .

لم يكن مؤتمر ريو نهاية في حد ذاته ، بل كان بداية عملية النهوض بالتنمية المستدامة على مستوى العالم بأسره . إن هذه العملية ، التي تستهدف تنفيذ برنامج العمل الذي اتفق عليه في جدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي أن تستمر باستمرار بمجموعة المبادئ المحددة والمقدمة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية . في هذا الصدد ، نود أن نشدد بشكل خاص على حتمية الوفاء بحق البلدان النامية في التنمية . وهذا ضروري من باب الانصاف لتلبية احتياجات التنمية والبيئة على السواء للجيال الحاضر والمقبلة . ومما له أهمية مماثلة ، حق الدول السيادي في استقلال مواردها الخامسة وهي تمارس سياساتها البيئية والإنسانية . ولا ينبغي للمبادرات التي تستهدف حماية البيئة أن تنال بآية طريقة كانت من هذين الحقين العظيمين ، اللذين عبر عنهم إعلان ريو بشكل صحيح .

شدد معظم رؤساء الدول أو الحكومات ، أثناء المؤتمر ، على عاملين هامين . أولا ، ان القدرات البيئية للأرض محدودة ولم تعد قادرة على تحمل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار التي يتبعها الشمال ؛ وثانيا ، بدون نمو وتنمية اقتصاديين مستدامين في البلدان النامية ، ستكون فرص الجنوب في تقديم مساهمات ملموسة في الحملة الدولية لحماية البيئة فرصة ضئيلة حقا .

تبنيق المشاكل البيئية للبلدان النامية أساسا عن افتقارها إلى التنمية والازدهار الاقتصادي . وبوصولها المحدود جدا إلى الموارد المالية ومراعتها المزمن مع مشاكلها الاقتصادية ، يصبح تخصيص الموارد لحماية مسألة معيبة للغاية ، إن لم تكن مستحيلة . كما تصبح الخيارات الاقتصادية والبيئية معيبة للغاية ، لأن صانعي القرارات كثيرا ما يواجهون بقيم وأولويات متعارضة - الاستثمار في البيئة أو تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها . وبالطبع ، ينال الخيار الثاني الأولوية في معظم

(السيد ظريف ، جمهورية
ایران الاسلامیة)

الحالات ، بينما نجد ، في الوقت نفسه ، أن التصميم على حماية البيئة يتعرض لمزيد من القيود نتيجة لتردد البلدان المتقدمة النمو عندما يتعلق الأمر بنقل التكنولوجيا وتدفق الموارد المالية .

ومن الواضح ، أن ما من أحد يتوقع من البلدان النامية أن تقوم بدورها في حماية البيئة وهي صفر اليدين . ولحسن الحظ ، فإن جدول أعمال القرن ٢١ ، اعترافاً بأهمية توفير موارد مالية جديدة وإضافية ، وبأهمية نقل التكنولوجيا بشروط تيسيرية وتفضيلية ، قد حدد الطائق لمزيد من التعاون في هذه المجالات .

أود أن أنتقل الان إلى المسائل التي يتبينني أن تبت فيها الجمعية العامة في دورتها الحالية . ولننطرق أولاً إلى مسألة لجنة التنمية المستدامة .

في إطار الأنشطة المختلفة هذا العام ، لحقبة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، يتبيني أن تناقش الجمعية العامة إنشاء لجنة فنية للتنمية المستدامة . ووفقاً لولادة المؤتمر ، أُسندت إلى اللجنة مجموعة من المسؤوليات الحيوية ، بما في ذلك رصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية . وينبغي للجنة ، في قيامها بذلك ، أن تستعرض أنشطة موارد التمويل والآليات ، بغية الربط بصورة فعالة بين توفر الموارد المالية الجديدة والإضافية ، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وفي هذا الصدد ، وبغية كفالة التنفيذ السريع لبرامج العمل التي يتوخاها المؤتمر ، يتبيني للجنة في اجتماعها الأول أن تستعرض الالتزامات المالية الأولية للدول المتقدمة النمو ، وأن تتداول بشأنها ، وأن ترصد المنح الإضافية والتمويل الميسر ، التي يوفرها مرفق البيئة العالمي الذي أعيّنت هيكلته .

وفيما يتعلق بالمكان ، نرى أن تقام اللجنة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك ، ما لم تكن هناك دولة مضيفة متطوعة ، على استعداد لتحمل تكلفة تسهيل مشاركة الدول الصغيرة في مداولات اللجنة . وفضلاً عن ذلك ، فإن التركيبات الداعمة التي توفرها الأمانة لها أهمية أساسية في كفالة سلامة عمل اللجنة . وفي هذا الصدد ، تقتضي الحاجة وجود أمانة منفصلة تتشكل من موظفين مؤهلين ، ويرأسها أحد وكلاء الأمين العام .

ثانياً ، أود أن أطرق إلى الموارد المالية ، إن جدول أعمال القرن ٢١ حينما سلط الضوء على أهمية دور الموارد المالية الكافية في حماية البيئة وتعزيزها ، أشار على النحو الواجب إلى ما يلي :

(السيد ظريف ، جمهورية
ایران الاسلامیة)

"يمكن للتكلفة المترتبة على التقاوئ أن تتجاوز التكاليف المالية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . فمن شأن هذا التقاوئ أن يضيق من نطاق الخيارات المتاحة أمام الأجيال المقبلة". (A/CONF.151/26 vol. III)

الفقرة ٣٣ - ٤

وعليه ، نأمل أن تستغل الدول المتقدمة النمو هذه الفرصة ، وأن تعلن ، خلال هذه الدورة للجمعية العامة ، عن التزاماتها المالية الأولية التي تعطي أثرا ملمسا لقرارات هذا المؤتمر ، وذلك وفقا لاتفاقنا في ريو في إطار الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ .

ثالثا ، لنتطرق الان إلى نقل التكنولوجيا . على ضوء إسهام نقل التكنولوجيا في حماية البيئة ، ووفقا للالفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي استكشاف السبل والوسائل لترجمة الاتفاقيات إلى برامج ملموسة . وفي هذا الصدد ، ومع إيلاء الاعتبار للعلاقة الوثيقة بين نقل التكنولوجيا والتمويل ، هناك خطان أساسيان للعمل ، يتمثل أولهما في دراسة التكلفة المحددة والفعالية والشروط المالية لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا ، ويتعلق الثاني بإصلاح الوضع المتعلق بحماية براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ، بغية كفالة امكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها إلى تلك البلدان .

رابعا ، لنت轉 إلى مسألة الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر . فالتصحر هو من العناصر الرئيسية المساهمة في تدهور البيئة ، وبخاصة في إفريقيا وآسيا . وهذه المشكلة تؤثر تأثيرا معاكسا على سبي مكان العالم تقريبا ، و ٧٠ في المائة من مجموع الأرض الجافة - وهو ما يصل إلى ٣٦ بليون هكتار - وربع المساحة الإجمالية للأرض في العالم . بيد أن هناك أوجه قصور رئيسية في السياسات والأساليب والاليات المعتمدة حتى الآن لدعم أنشطة البلدان النامية في مجال مكافحة التصحر . وهذه الاحصاءات ، مقتربة بالصور المروعة لضحايا الجفاف والتصحر ، توضح أهمية التعاون الأولى في مجال مكافحة التصحر .

(السيد ظريف ، جمهورية
ایران الاسلامیة)

إن جمهورية إيران الإسلامية التي عانت تاريخا طويلا من التصرّف الخطير وتدهور الأرض ، تعلق أهمية كبيرة على صياغة اتفاقية دولية للتصرّف . وسرعة إنشاء لجنة تفاوضية دولية للإعداد لهذه الاتفاقية ترتهن إلى حد كبير بوجود فهم مشترك متزايد للطابع الملحق والخطير لهذه المشكلة .

وإلى جانب المبادرات القصيرة الأجل الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على التمكّن من المشاكل البيئية ، علينا أن نعمل في نفس الوقت على التوصل إلى حلول دائمة .. إلا أنه بالنسبة لدولة نامية ، سيكون من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تحقيق الاكتفاء الذاتي في معالجة المشاكل البيئية ، مالم توجد ظروف اقتصادية دولية داعمة .

ومن دواعي الأسف ، أن الحالة الاقتصادية العالمية خلال العام الماضي لم تكن تبشر بالخير . فالبيئة الاقتصادية الدولية عرقلت إلى حد كبير الانتعاش السليم لاقتصادات البلدان النامية بعد الكساد والركود الاقتصاديين في الثمانينات ، مما قيد أكثر وأكثر من استجابتها للمشاكل البيئية . كما أدى التباطؤ في النمو الاقتصادي على النطاق العالمي ، والحمائية المتزايدة ، وارتفاع أسعار الفائدة ، واستفحال المديونية ، إلى العديد من النتائج الأخرى المثيرة للمشاكل ، بما في ذلك البطالة الواسعة الانتشار ، والفقر ، والجوع ، وسوء التغذية والتدهور البيئي .

ومما أدى إلى تفاقم حالة سيئة أصلا ، عدم بذل محاولات حقيقة وهامة للقضاء على علل الاقتصاد الدولي أو جعله أكثر استجابة لاحتياجات كل الدول . بل الواقع أن التباين في الدخول ازداد حدة في السنوات الأخيرة دون هوادة ، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الفنية التي كانت كبيرة بالفعل . وقد أفسر التوزيع غير المتوازن للأنشطة والفرص الاقتصادية على النطاق العالمي ، عن وجود حالة يتأثر فيها أكثر سكان العالم شراء ، ونسبتهم ٣٠ في المائة ، بنسبة ٨٢,٧ في المائة من إجمالي الدخل العالمي ، بينما تحصل بقية سكان العالم الذين تبلغ نسبتهم ٨٠ في المائة ، على ١٧,٣ في المائة فقط من هذا الدخل . ونتيجة لذلك ، أصبح

(السيد ظريف ، جمهورية
ایران الاسلامیة)

أمام معظم البلدان النامية طريق طويل لكي تنتعش من كساد الثمانينات الاقتصادية . ومن ثم ، فيإن الواقع أنه إذا لم يحدث تغير إيجابي في هذا الاتجاه الخطير ، لـن تتمكن البلدان النامية من الإسهام بنصيبها في الحملة الدولية الرامية إلى حماية البيئة .

ختاماً أقول إن جدول أعمال القرن ٢١ هو المحصلة النهائية لما يقرب من عاشرين من المفاوضات المكثفة ، وان قيمته ومساهمته في دعم البيئة تكمنان في تنفيذه على وجه كامل . ومن هذا المنطلق فإننا نتشارط جميعاً مسؤولية كفالة التنفيذ الكامل لجدول الأعمال . وهكذا يحدونا الأمل الوظيفي أن نستلهم جميعاً روح التعاون والتوفيق ، وأن نبذل قصارى الجهد حتى تحدث تغييراً ونعدل من التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر ريو .

السيد بيبرسونفرايم (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرحب

بالفرصة المتاحة لي للمشاركة في النقاش حول هذا البند الهام من جدول الأعمال . ولكن أود بداية أن أعرب عن تقديرنا للسيد مورييس سترونغ وزملائه في أمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على تفانيهم ومبادراتهم التي قادتنا بنجاح خلال عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتنمية والبيئة . وأسمحوا لي أيضاً أن انتهز هذه الفرصة لاعرب عن عميق تقديرنا للخطاب البالغ الأهمية الذي أدلّ به الأمين العام صباح أمس . لقد كان شاملاً واضحاً ومثيراً ، ويجب على الأعضاء أن يأخذوه في الاعتبار الكامل وهو يشرعون في المداولات الصعبة حول مجموعة كاملة من القضايا ، في إطار هذا البند الهام من جدول الأعمال . كما أود أن أذكر المقرر العام على تقريره عن المؤتمر ، الذي قدمه لنا بالأمس أيضاً .

أود أيضاً ، باسم وفد تايلند ، أن أتقدم بخالق التهاني للسفير اسماعيل رجالي ، ممثل ماليزيا ، على تعينه منسقاً للقضايا في المفاوضات المقبلة الخامسة بمسائل مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في اللجنة الثانية . ونحن على ثقة بأن المفاوضات ستتوج بالنجاح بفضل قيادته القييرة . ووفد تايلند على أهبة الاستعداد لتقديم كامل تعاونه تيسيراً لاعمال اللجنة .

إن نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إنما يمثل التزامنا بنهج متوازن ومتكملاً للتنمية . فيإعلان ريو الخاص بالبيئة والتنمية والمبادئ الخامسة بالادارة المستدامة للمغابط ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، أصبحت كلها مرشدنا للتنمية من الآن وحتى القرن الحادي والعشرين .

إن تايلند فخورة بأن تكون جزءاً من هذا الاتجاه الجديد . ونؤكد مرة أخرى التزامنا الكامل بكل المبادئ التوجيهية وبرامج العمل المتباقة عن عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في الجهد الرامي إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وكذلك اتفاقيتنا تغير المناخ والتنوع البيولوجي .

إن الحقائق الجديدة لحقبة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية تستدعي ادماج السياسات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية والدولية . فعلس المعيد الوطني جعلت تايلند التنمية المستدامة هدفاً رئيسياً لمسيرتها الانمائية . ولمواجهة التحديات البيئية الناجمة عن التصنيع السريع ، حولت خطة تايلند الانمائية الوطنية السابعة تركيزها صوب توزيع الدخل والتنمية الريفية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز نوعية الحياة وحماية البيئة . وتلك المكونات تحدد معالم استراتيجيتنا الوطنية بالنسبة للتنمية المستدامة .

ولتعزيز هذه الاستراتيجيات الهامة ، قمنا ، في عام ١٩٩١ ، بسن تشريع بيئي جديد وشامل ، يتضمن أحكاماً تخول لوكالات وضع السياسات والتخطيط سلطة الانفاذ ،

وتحقق اللامركزية ، وتحيل السلطة البيئية للحكومات المحلية والمحافظات ، وتسلم بحق العامة في التعرف على الشؤون البيئية الوطنية والمشاركة فيها . وهذه الخطوات خطوات أساسية ، وهي تطبق على المملكة بأسرها ، كما أنها تتماشى مع برامج عمل جدول أعمال القرن ٢١ ، والمبادئ التوجيهية لإعلان ريو .

إن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا يمكن أن تنفذ بنجاح إلا في بيئة ائمائية دولية مفدية إلى تحقيقها . ولهذا السبب نوافق على المقترن الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ ، والسائل بضرورة أن يوفر الاقتراض الدولي مناخا داعما لتحقيق أهداف البيئة والتنمية .

لكن كيف يتّأس ذلك ؟ يمكن القيام به عن طريق تشجيع التنمية المستدامة ، وعن طريق تحرير التجارة وبجعل التجارة والبيئة متداعمتين ، ومن خلال تشجيع سياسات الاقتراض الكلي المؤاتية ، وأخيرا ، بتوفير موارد مالية كافية للبلدان النامية . وإذا ما أنجزنا كل تلك الأشياء ، تكون قد هيئنا مناخا دوليا داعما لبيئتنا وأهدافنا الإنمائية .

إن جدول أعمال القرن ٢١ يوفر أساسا لبرامج العمل التي يجب تبنيها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ، ويعتقد وفد بلادي أن المهمة الفورية العاجلة التي تنتظرنا هي اعتماد إجراءات وتوصيات ملموسة بشأن قضايا جدول الأعمال التي تتطلب مزيدا من التداول . لذا نود أن نفتّم هذه الغرفة لتعرب عن آرائنا بشأن المسائل التالية :

فيما يتعلق بالموارد المالية ، كما ترد في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ، نؤكد من جديد رأي تايلند بأن الالتزام المالي من قبل البلدان المتقدمة النمو شرط أساسي ، بدونه لا يمكن أن ينفذ جدول أعمال القرن ٢١ بنجاح . ولا بد أيضا أن يكون هناك استعراض دورى لكافية التمويل .

ومما يشير اعجبنا بصورة خاصة ، من بين المبادرات المالية الجديدة الداعمة لجدول أعمال القرن ٢١ ، تلك المقترنات المقيدة من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، المعروفة ببناء قدرات برنامج الامم المتحدة الانمائي في القرن ٢١ . ونعتقد أنها متساعد للبلدان النامية في صياغة أهداف وخطط وبرامج انمائية ، تفضي إلى التنمية المستدامة . وهذه لا يمكن تنفيذها حقا إلا إذا ما توفرت لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الموارد الكافية . وهنا نطالب مرة أخرى للبلدان المتقدمة التمو ، وغيرها من البلدان القادرة على القيام بذلك بتوفير الموارد اللازمة لنجاح بناء قدرات برنامج الامم المتحدة الانمائي في القرن ٢١ . فبالموارد الكافية يمكن لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أن يعزز دوره كوكالة مركزية رائدة في منظومة الامم المتحدة ، في مجال بناء قدرات البلدان النامية . ويتناول الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١ هذه المسألة بإسهاب ، ونحن نؤيدتها تماما .

أما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، وهو الموضوع الذي يناقشه الفصل ٣٤ ، فإننا نؤيد التوصية القائلة بأنه :

"ينبغي إيلاء الاعتباردور حماية براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية ، مع تدارس اثر ذلك على الوصول إلى التكنولوجيات السليمة ببيئها ونقلها" . ((vol. III، A/CONF.151/26 الفقرة ٣٤-١٠))

وتايلند تعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة ، نظرا لأنها تتناول ما يشكل الامتنابس الفعالة لاحتياجات البلدان النامية . فالوصول إلى المعلومات التكنولوجية والعلمية ، وإلى التكنولوجيا السليمة ببيئها مطلب أساسى ، بل في الواقع ضروري ، بالنسبة للتنمية المستدامة . وهذا أمر لا شك فيه .

اما بالنسبة لمسألة التصرّف ، فيسعد وفد بلادي أن يكرر تأييده - من حيث المبدأ - لتشكيل لجنة تفاوض حكومية دولية لصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصرّف ، لا سيما في أفريقيا .

أما فيما يتعلق بحماية موارد المحيطات ، كما يرد في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ ، فإن مبادرات مجموعة الـ ٧٧ ومدخلاتها ، خاصة بالنسبة للبلدان النامية الجزئية الصغيرة ، جديرة حقاً بتأييدها الكامل . فنحن ، في الواقع ، نوافق على المقترن الرامي إلى عقد مؤتمر عالمي خاص بالتنمية المستدامة للبلدان النامية الجزئية الصغيرة . وفي الوقت نفسه ، نعتقد أنه من الضروري أيضاً أن يعقد مؤتمر عالمي معنى بالإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحريّة ، بما فيها المناطق الاقتصادية الخالمة . وانعقاد هذا المؤتمر في عام ١٩٩٤ سيكون بالتأكيد أمراً في حينه تماماً .

وفيما يتعلق بالآلية رصد التنمية المقترنة في الفصل ٤٠ من جدول أعمال القرن ٢١ ، فقد أتفقنا الرأي القائل بأن هذا البرنامج سيعزز التنسيق داخل الأمم المتحدة ، وهو أمر ضروري للغاية لضمان الادماج الكامل لأنشطة البيئة والتنمية . انتقل الآن إلى قضية أخرى هامة قيد التداول ، ألا وهي الترتيبات المؤسسة الواردة بيايهاب في الفصل ٣٨ .

أولاً وقبل كل شيء ، بالنسبة لإنشاء لجنة التنمية المستدامة ، اسمحوا لي أن أعلن أننا نؤيد ، من حيث المبدأ ، المبادرات التي طرحتها ، أولاً أخرى ، مجموعة الـ ٧٧ ، بشأن الترتيبات المؤسسة فيما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وما لها أهمية خاصة ، في هذا الصدد ، النقاط المتعلقة بتكوين اللجنة ، ووظائفها وتواتر اجتماعاته . كما أن الآراء المتعلقة بنقل التكنولوجيات وال العلاقات التي يجب أن تطور مع المؤسسات التمويلية وغيرها من أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة على نفس القدر من الأهمية .

ثانياً ، نعتقد أنه لا بد من تشكيل لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة ، بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفقاً للمادة ٦٨ من الميثاق . ثالثاً ، نؤيد إنشاء أمانة لجنة التنمية المستدامة ، وفقاً للمادتين ٨ و ١٠١ من الميثاق .

ولكي تُكفل للأمانة فعاليتها ، ينبغي أن تجهز بموظفين على درجة كبيرة من الكفاءة ، ومؤهلين تأهلاً عالياً ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية تعيين الموظفين على أساس مبدأ القاعدة الجغرافية العريضة والتوازن بين الجنسين .

وفيما يتعلق بمقر الأمانة ، يجب أن يتركز الاهتمام على جدوى التنفيذ الإداري والدعم المالي الكافي . ومن شأن قرب المقر من شتى وكالات الأمم المتحدة التقنية المتخصصة أن يعزز بالفعل من فعالية اللجنة ، وبالتالي يجب أن يؤخذ في الحسبان . وعلىينا أيضاً أن نولي الاهتمام الواجب لاحتياجات المالي ولعرض الدعم المالي اللازم للأمانة لكي تنشئ بنيتها الأساسية وتضطلع بأنشطتها المتعددة الأوجه .

رابعاً ، نؤيد تمام التأييد عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرر لقضايا مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . ويمكن أن تتفق على موعد ومكان انعقاد ذلك المؤتمر خلال المفاوضات المقبلة .

خامساً ، نوافق على الرأي القائل بأن آلية ترتيبات مؤسسية لفترة ما بعد مؤتمر البيئة والتنمية ينبغي أن تكون متسقة مع الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الميدانين ذات الصلة . وضماناً لنجاح إجراءات متابعة المؤتمر ، ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تدمج أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هيكل واحد متماشٍ يقوم بتبسيط قدراتها التحليلية والتنفيذية في المقر وفي الميدان .

إن جدول أعمال القرن ٢١ قد ساعدنا على أن نعدّ أنفسنا للتمهيدي لتحديات القرن المقبل . وتنفيذ هذا الجدول لن يكون اختياراً للتزاماً حقيقياً بالمشاركة العالمية فحسب ، بل سيكون أيضاً عاملاً حاسماً في تحديد قدرة البشرية وأجيالها المقبلة على البقاء . لذلك يكون من الأمور الختامية أن تقوم الحكومات فرادى ، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ، باتخاذ كل الخطوات الضرورية لضمان النجاح في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ومن هذا الطريق وحده يمكننا أن نصل معاً إلى هدفنا المشترك للتنمية المستدامة لصالح كل من يعيش على ظهر كوكبنا .

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا ندين بخالق التقدير للأمين العام السيد بطرس غالى على بيانه الاستهلاك الشامل والمفيد . وأود أيضا أن أشكر المقرر العام وزير خارجية الجزائر على تقريره بشأن مؤتمر ريو .

وأود كذلك أن أفتتح هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا العميق للسيد مورييس سترونج الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية على قيادته القييرة في توجيه العالم إلى ريو ، وفي إنجاح ذلك المؤتمر التاريخي . ولا بد لنا أيضا أن نتوجه بخالق الشكر إلى البرازيل الصديقة - شعبا وحكومة ، على ما أبدته من حفاوة بالغة وما اتخذته من ترتيبات ممتازة لذلك الاجتماع .

لقد ركزت قمة الأرض التاريخية في ريو على ما يمكن أن تعتبره أهم قضية في عصرنا هذا ، لا وهي كيف ننقذ كوكبنا من كارثة بيئية ، وكيف نحقق التنمية المستدامة . إن إعلان ريو ، واتفاقية التنوع البيولوجي وتغير المناخ ، والمبادئ المتعلقة بالغابات ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، كل ذلك يمثل تغيرا هاما في موقف الإنسان تجاه الطبيعة والبيئة . وقد أكدت قمة الأرض مرة أخرى أن السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ . وسوف يتوقف تحقيق الهدف النهائي لكل أعمالنا ، لا وهو تحقيق السلم الدائم في العالم ، على نجاح جهودنا في ميدان التنمية المستدامة في المقام الأول .

وقد كان الانجاز الرئيسي لعملية مؤتمر البيئة والتنمية هو جدول أعمال القرن ٢١ ، الذي يعبر عن توافق عالمي في الآراء والتزام على أعلى مستوى ، والذي يمكن أن يوصف بحق بأنه الوثيقة العظمى للحقوق في عصرنا . وتعتقد بنغلاديش أن الوقت قد حان لكي تتصوّر هرآكة عالمية جديدة ومنصفة ، وذلك بخلق مستويات جديدة للتعاون فيما بين الدول والشعوب من أجل التنفيذ الكامل لمبادئ وأهداف جدول أعمال القرن ٢١ . وتهيئ الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة فريدة في فترة ما بعد الحرب الباردة لكي نضم جهودنا في هذا الاتجاه .

وقد نجح مؤتمر ريو في إبراز الطبيعة المتكاملة والمترابطة لكوكب الأرض . وأشار المؤتمر وعيا عالميا حول صحة كوكبنا والمخاطر الكامنة في التقليل من شأن قضية البيئة والتنمية . واتاح لنا الفرصة للنظر في هذه القضية برمتها ، ومن ثم توعية المجتمع الدولي بجسامته المشكلة وخطورتها .

إن بلدي ، بنغلاديش ، يواجه مشاكل خطيرة من تدهور البيئة ، وما يتربّع على ذلك من اختلال ايكولوجي نتيجة للكوارث الطبيعية ، والفقر المدقع ، وتزايد السكان . ويؤدي الافتقار إلى الوعي البيئي وعدم توفر مصادر بديلة إلى إعاقة جهودنا الرامية إلى معالجة المشكلة بطريقة فعالة .

واحد التهديدات الخطيرة التي تحدق ببنديتنا طويلاً الأجل احتمال ارتفاع منسوب مياه البحر . وسوف يؤدي ارتفاع هذا المنسوب بمقدار متر واحد إلى غرق المنطقة الساحلية المنخفضة التي تشكل ١٥ في المائة من المساحة الكلية لراضي بنغلاديش . وسوف يتربّع على ذلك زيادة انخفاض نسبة نصيب الفرد من الرقعة الأرضية ، وهي نسبة منخفضة أصلًا إلى الحد الأدنى ، وأيضاً زيادة الضغط على الموارد الطبيعية الشحيحة للغاية .

ومنذ بداية عملية مؤتمر البيئة والتنمية ، اتخذت حكومة بلدي عدداً من الخطوات الهامة تتماشى مع مبادئ وأهداف المؤتمر وتستهدف حماية البيئة ، والاستخدام المستدام والسليم بيئياً للموارد الطبيعية ، ومكافحة التلوث البيئي ، وتحقيق التنمية المستدامة . وتعتبر عملية مياغة واعتماد سياسة وطنية بيئية ومبادئ توجيهية تنفيذية لعام ١٩٩٢ ، أحد هذه الخطوات الهامة ، التي تبذل فيها جهود لإدماج البيئة مع التنمية في إطار السياسة العامة . وبافية ضمان تنفيذ هذه السياسة في شتى القطاعات ، شكلت لجنة وطنية للبيئة ترأسها رئيسة الوزراء بنفسها . ويدل هذا الاجراء على الأهمية التي يوليهها بلدي لقضايا البيئة . كما وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لحفظ البيئة تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها استداماً مستداماً . وفي شهر تموز/يوليه من هذا العام بدأت رئيسة الوزراء البيفوم خالدة ضياء برنامجاً للتشجير . ولقيت دعوتها من أجل جعل عملية التشجير هذه حركة اجتماعية وشورة شعبية استجابة حماسية من الشعب من كل مناحي الحياة .

ونحن نشرع الان في إجراء دراسة لتقدير مدى تعرّض بلدنا للخطر نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحر . ورغم أن بنغلاديش لا تساهم في انبعاثات غازات الدفيئة إلا بنسبة ضئيلة للغاية ، فإنها تتكون من بين أشد المتضررين ، إذا وقع المحظور وارتفع منسوب مياه البحر . ونحن نقوم الان بإعداد مشروع في ميدان الحراجة ، والحياة البرية في الأراضي الرطبة ، والتنوع البيولوجي .

وقد قمنا مع بلدان كثيرة أخرى بالمناداة الديمocratique البيئية التي من شروطها الأساسية تحقيق الاحتياجات الأساسية للإنسان ، بما في ذلك الغذاء والملابس والمأوى والرعاية الصحية والتعليم للجميع . ويتعين علينا أن نحافظ على البيئة من خلال التعاون المستمر والمشاركة القائمة على أساس سيادة الدول على مواردها الطبيعية . وربما كان الفقر أسوأ وصمة في جبين البشرية . وهو العامل الأساسي للتدهور البيئي . لذلك يعتبر استئصال شافة الفقر مسألة ذات أهمية قصوى .

ومن المؤكد أن الحكومات الوطنية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . غير أن القيود الخطيرة المتعلقة بالموارد والتكنولوجيا تطرح على البلدان النامية مشاكل تعوق تقديمها موب التنمية المستدامة . وما لم تعلن تعهدات ملزمة بشأن نقل الموارد المالية والتكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط تساهلية وغير تجارية ، فإن البلدان النامية لن تستطيع وحدها تنفيذ التدابير المقترحة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

وتشير التقديرات إلى أن البلدان النامية ستحتاج إلى ١٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمعونة إضافية سنوياً لتنفيذ أعمال متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . أما الموارد المحلية التي يجب تدبيرها لتمويل الجانب المتعلق بالبلدان النامية في البرنامج فستصل إلى أربعة أمثال هذا المبلغ . وبالرغم من أن الموارد الجديدة والإضافية المطلوبة ستكون ضخمة هائلة فإن من الممكن انجاز بداية طيبة بمبلغ أقل كثيراً من ذلك . ومن المهم أن تضطلع البلدان النامية بالدور المنوط بها في إدارة الموارد المالية . ويمكن أن يكون مرفق البيئة العالمية آلية مناسبة لتمويل البرامج العالمية ، ولكن ينبغي اصلاحه لتغدو هيئته الرئاسية أكثر اتساماً بالوضوح والديمقراطية حتى يتاح للبلدان النامية أن تشترك على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرارات بتلك الهيئة وفي إدارة شؤونها اليومية . كما أود في هذا الصدد أن أشير إلى ضرورة القيام أيضاً بصلاح المؤسسات المالية القائمة ، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، كيما تنهض بمسؤوليتها الموسعة .

وأود في هذا المقام أن أؤكد وجود فرصة طيبة لتحرير الموارد من مجال الانفاق العسكري وتوجيهها لأغراض التنمية المستدامة . ويجب في مرحلة ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إحياء مفهوم أرباح السلام . فقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ أن جملة أرباح السلام يمكن أن تناهز بحلول عام ٢٠٠٠ مبلغ ١٥ تريليون دولار .

ونحن واثقون بأن الفريق العامل سينجح ، في ظل الرئاسة المقتدرة للسفير رجالي من تشكيل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، على النحو المتواخي في الفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، ل تقوم برمد تنفيذ جدول الاعمال المذكور و متابعة عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية متابعة فعالة . و سوف نتعاون مع الدول الأخرى على إنشاء و تشغيل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، و نرى أن من المناسب جعل هذه الهيئة الهامة مسؤولة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . و تؤيد تأييدها تماماً المبادرة التي اعتمدتها مجموعة الـ ٧٧ بشأن هيكل و وظائف اللجنة المقترحة .

و نرى أيضاً أن المؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية ينبغي أن تكون ، حرصاً على النمو الاقتصادي المتوازن والتنمية المستدامة ، أكثر استجابة لاحتياجات أقل البلدان نمواً . و ننثي البلدان المتقدمة النمو على أن تقوم ، خطوة أولى ، بخفض عبء الديون عن طريق تحويل ديون أقل البلدان نمواً إلى منع لا ترد . و يتعين أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً للحالة الفريدة ولل الاحتياجات النوعية لأقل البلدان نمواً في مجال البيئة والتنمية بوجه خاص . و في هذا الصدد ترحب بنغلاديش بالآراء التي أعرب عنها بالأمم السيد ديفيد ماكلين ، عضو البرلمان و وزير الدولة للبيئة والشؤون الريفية في المملكة المتحدة ، والتي مؤداها أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيتطلب تزويد البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، بموارد كبيرة جديدة و اضافية على هيئة معونة انمائية رسمية .

وسيقتضي التنفيذ الفعال والكامل لجدول أعمال القرن ٢١ نقل التكنولوجيا السليمة ببيئياً إلى البلدان النامية وكذلك بناء القدرات ، على النحو المذكور في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ . و تتعلق بنغلاديش أهمية خاصة على تشجيع وتمويل التكنولوجيا السليمة ببيئياً وعلى تيسير حصول البلدان النامية على تلك التكنولوجيات وما يرتبط بها من دراية تقنية بشروط تسامحية وتفضيلية .

ويجب المحافظة على الزخم الذي تولد في ريو ببذل جهود متواملة لتوسيع المجتمع الدولي بالأهمية الحاسمة لحماية البيئة . إن مؤتمرات دولية هامة للغاية يزمع عقدها في السنوات المقبلة ، مثل مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي والمؤتمرات

الدولي المعنى بالسكان والتنمية ومؤتمر المؤئذن الثاني وغيرها ، ويجب أن نولى اهتماما كافيا لدمج البنود ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ لدى صياغة توصياتنا في هذه المؤتمرات .

إن التحول الأقليمي في ميدان البيئة يستطيع ، بل ويجب ، أن يشكل جزءا هاما من استراتيجيةتنا المتعلقة بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وقد شرعنا نحن في جنوب آسيا تحت رعاية رابطة جنوب آسيا للتعاون الأقليمي في إجراء دراسة عن أثر تغير المناخ العالمي على البيئة في المنطقة .

إن منظومة الأمم المتحدة تشفل موقعا فريدا يمكنها من توفير القيادة اللازمة لتنسيق جهودنا الرامية إلى ترجمة غایيات ومثل مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية إلى واقع فعلى . ومن الجوهرى بصورة مطلقة في هذا المقام اتباع نهج متسق ومتكملا على صعيد المنظومة ، نهج يرتكز على المزايا المقارنة التي تتمتع بها الأجهزة المختلفة . وأود أن أختتم كلمتي معربا عن الأمل في أن يتحقق هذا الهدف قسر ظل القيادة الدينامية الحالية للأمم المتحدة .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إن مسألة البيئة والتنمية ، التي تؤثر على بقاء ورفاه البشرية ، تشكل تحديا يواجه شعوب البلدان جميعا . ومن منطلق هذا الفهم قررت الجمعية العامة منذ ثلاث سنوات استهلال عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

ويفضل الجهد الدؤوب لجميع الأطراف المعنية ، كتب النجاح لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه الماضي . ويجسد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ والوثائق الأخرى التي اعتمدها المؤتمر بعض المبادئ الهامة ومنها على سبيل المثال : حق شعوب جميع البلدان في التنمية المستدامة ؛ ووجوب ادماج التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة ؛ والتسلیم بأن حماية البيئة مهمة مشتركة للبشرية بأسراها ، وإن كانت البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية أكبر في هذا المقام ؛ ووجوب إيلاء اهتمام كامل للظروف والاحتياجات الخامسة للبلدان النامية ؛ ووجوب أن يستند توطيد التعاون الدولي على احترام سيادة الدول .

وقد عبرت هذه المبادئ عن التوافق الجديد في الآراء الذي توصل إليه المجتمع الدولي حول مسألة البيئة والتنمية ، وهي مسألة تؤثر على المصالح المشتركة للبشرية بأسرها وتشكل تقدما سارا للحوار الذي توقف طويلا بين الشمال والجنوب ، تقدما تسعى تحقيقه في المجال الهام المتعلق بالبيئة والتنمية . وقد أشار المؤتمر باقتراحه صياغة مشاركة عالمية جديدة لتحقيق التنمية المستدامة ، إلى الطريق الذي يتبعين على البشرية أن تنتهي من أجل بلوغ الرخاء المشترك والدائم ، وأرسى الأساس لتعاون المجتمع الدولي في المستقبل في ميدان البيئة والتنمية .

ولكن علينا أن نسلم بأن المؤتمر لا يشكل إلا نقطة بداية لعملية طويلة . وهناك شوط طويل يتطلب قطعه من الاتفاق على المبادئ إلى جندي ثمار التعاون . وتوجد في هذه العملية مشكلات كثيرة يتطلب حلها وطاقة من العقبات الواجب التغلب عليها . ويتعين على جميع الأطراف المعنية أن تنتهز هذه الفرصة وأن تضطلع بالإجراءات الفورية والعملية والفعالة متابعة للتنفيذ الشامل للاتفاques المبرمة . وهذا النهج لن يدفع تعاون المجتمع الدولي بشأن الحماية البيئية إلى الأمام فحسب بل سيعطي زخماً إيجابياً للتعاون الإنمائي الدولي في نطاق أوسع أيضاً . ونرى ، فيما يتصل بإجراءات المتابعة في أعقاب المؤتمر ، ضرورة الانتباه إلى المسائل التالية :

أولاً ، يجب فهم الاتفاق ، الذي تم التوصل إليه في المؤتمر ، في مجمله وتنفيذه على نحو شامل . ولقد قدم إعلان ريو المبادئ التي يتطلب على المجتمع الدولي أن يراعيها عندتناول العلاقة بين البيئة والتنمية ، بينما يعتبر جدول أعمال القرن ٢١ برنامج عمل لإنجاز التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية . وكلها مكمل للآخر ولا يمكن الاستغناء عن أي منها . ولذلك ينبغي لنا ، أثناء عملية المتابعة ، لا أن نركز جهودنا على جدول أعمال القرن ٢١ فحسب ، بل أن نسير أيضاً على هدى إعلان ريو . وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والتنفيذ الحقيقي لتوافق الآراء القييم الذي تم التوصل إليه بعملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

ثانياً ، يتطلب مراعاة المبدأ القائل بأن الحماية البيئية تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية مراعاة حازمة . والفترة من مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية لعام ١٩٧٢ وحتى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٣ ، تبلغ ٢٠ سنة استغرقتها البشرية لكي تنتقل من النظر إلى الحماية البيئية في خذ ذاتها إلى اتباع نهج متكملاً موب الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية . ويمثل هذا التقدم الذي تم احرازه بعد جهد جهيد طفرة نوعية للبشرية في التعرف على علاقتها مع الطبيعة وفي عملية السعي في الطريق الصحيح المؤدي إلى الرفاهية والتقدم . ويكون هذا المبدأ وراء عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية برمتها

ويعد من عمامات منجزاتها . وإن مسألة العمل بها يعتبر عنصرا هاما يقوم على نجاح أعمال المتابعة المتصلة بالمؤتمر .

ثالثا ، يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع بدور رئيس في عملية تشجيع تعاون المجتمع الدولي في مجال البيئة والتنمية . ولأنها ، نتيجة تمثيلها العربي ومهامها المتنوعة جدا ، فهي في موقع أفضل لدمج الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية ولتنسيق جهود الأجهزة المعنية في مختلف المجالات ، بغية تمكينها من دعم وتكاملة بعضها البعض لتحقيق أفضل النتائج .

ويجب أن لا يؤدي الاهتمام بالمسألة البيئية إلى صرف انتباه الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أو تحويل مواردها عن مجالات اهتمامها التقليدية ، ولا سيما المجالات الحيوية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وهناك ضرورة لارماء نظام اشرافي لمنع وقوع مثل هذا الاحتمال ولضمان كون تمويل الحماية البيئية المقدم للبلدان النامية تمويلا "جديدا واضافيا" بالفعل .

رابعا ، يتعين ، في انشطة المتابعة ، إجراء مشاورات مناسبة ضمن المجتمع الدولي موجهة إلى تقديم الدعم الواسع قبل اتخاذ أية اجراءات أخرى . ويتعين ، على وجه الخصوص طمانة البلدان النامية بصدق مشاركتها الكاملة والفعالة .

يتربى على تنفيذ الاتفاques التي جرى التوصل إليها في مؤتمر البيئة والتنمية اجراءات واسعة النطاق في ميادين كثيرة متصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويات الدولي والإقليمي والوطني . ولذلك من الضروري استعمال الروابط الرئيسية وإيلاء الأولوية للمهام المطروحة أمامنا . ونرى فيما يتعلق بالدورة الحالية للجمعية العامة أن من المناسب التركيز على المسائل العاجلة وذات الأهمية القصوى بالنسبة لعملية المتابعة والإجراءات المطلوبة بموجب جدول أعمال القرن ٢١ بشكل صريح . علينا أن نركز بشكل خاص على المسائل المتصلة بالتمويل والمؤسسة . فبدون الموارد المالية المناسبة والدعم المؤسسي فإن جدول أعمال القرن ٢١ سيظل حبرا على

ورق .

وفيما يتعلق بمسألة الموارد المالية ، ينادى جدول الاعمال المجتمع الدولي وخاصة البلدان المتقدمة النمو تزويد البلدان النامية بموارد مالية "جديدة وضافية" وذلك بغية مساعدتها على انجاز تنمية مستدامة عن طريق تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتدابير المعاقة بناء على الاتفاق المبرم في مؤتمر البيئة والتنمية . ويعد توافق الاراء بشأن هذه المسألة حجر الزاوية لاتفاق ريو وسيحدد الى أي مدى يمكن ادخال هذا الاتفاق حيز التنفيذ . ونحث البلدان المتقدمة النمو على التعهد بالتزامات مالية أولية اثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، على النحو المطلوب في جدول أعمال القرن ٢١ ، بغية دفع عجلة التعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية وتحقيق زيادة فورية وكبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها للبلدان النامية ، بما في ذلك الموارد المالية التابعة للمؤسسات المالية الدولية كالاتحاد الانمائي الدولي والمرفق البيئي العالمي .

وفيما يتصل بمسألة الجانب المؤسسي ، نرى انه يجببذل الجهد لإقامة الاليات ذات الصلة بما فيها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وتهيئة الظروف الازمة لكي تبدأ مهامها في وقت مبكر . وبغية اداء المهام التي ارساها صراحة جدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي أن تهدف الطرائق التنظيمية للجنة المعنية بالتنمية المستدامة الى الكفاءة والفعالية ، وعلى نحو الخصوص ينبغي أن يكون التمثيل فيها مناسبا مع المشاركة الكاملة للبلدان النامية ، ويتعين عليها ان تقيم علاقات عملية وفعالة ومجدية مع الهيئات والمنظمات الأخرى ذات الصلة بما فيها المؤسسات المالية الدولية ، ويجب أن تكون امانتها قادرة على تقديم الدعم القوي لها .

وبالاضافة الى ذلك فإن الجمعية العامة تشكل في دورتها الحالية لجنة تفاوض دولية حكومية من أجل اعداد اتفاقية دولية لمكافحة التغير في تلك البلدان التي تشهد جفافا خطيرا وتمحرا ، ولا سيما في افريقيا ، بغية الانتهاء من اعداد هذه الاتفاقية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤ . ويحدونا الامل في اعداد الاتفاقية في الموعد المحدد . ويجب أن تحتوي الاتفاقية على التعهدات المناسبة من أجل اقامة الاطمار القانوني الفعال للمجتمع الدولي في جهوده الرامية الى مساعدة البلدان المعنية ،

ولا سيما تلك الواقعة في افريقيا ، للتفلّب على الصعاب الشديدة الناجمة عن التصرّر وأثرها على تنميّتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة .

إن الصين بلد مهم من الناحيّة البيئيّة . ونحن على إدراك تام بمسؤوليتنا لحماية البيئة العالميّة وتحسينها . ولقد اعتمدنا سبيلاً ايجابياً تجاه التعاون الدولي المعنى بالبيئة والتنمية ، وشاركتنا في العملية الكاملة لمؤتمر البيئة والتنمية على نحو جدي وعملي وبناء . وللإعراب عن أخلاصنا وتمثيلنا على حل المشاكل البيئيّة والأنمائيّة ، وضعت الحكومة الصينيّة ، فور اختتام المؤتمر ، استراتيجية تتكون من ١٠ نقاط تتعلّق بالبيئة والتنمية وفقاً لروح المؤتمر وظروف الصين الخاصة . ولقد شرعت حكومتنا أيضاً في وضع خطط عمل محددة . ونحن مقتنعون بأن التقدّم المستمر في عمل الصين المعنى بالحماية البيئيّة سيكون دون أدنى شكّ أفضل إسهام يمكننا بذلك في مسعانا من أجل الحماية البيئيّة العالميّة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠ .